rpegy.org|
للمزيد تابـــــعنا على موقعنا الإلكتروني

"وين يروحـــوا"
عام من الحصار والحـــرمان من الحقـــوق

تقرير سنوي شامل حـــول رصد وتوثيـــق وتحلـيل الاستجـــابة المصرية للكارثة الإنســـانية فـي قطـــاع غزة

(الحركة من وإلى قطاع غزة، أوضاع النازحين/ات القـانونية في مصر ومدى الوصول إلى الحقوق والخدمات، وتجريم التضامن والدعم مع الفلسطينييـــن)

إعداد: فريق عمل "منصة اللاجئيـن في مصـر"

"وين يروحوا؟"

عام من الحصار والحرمان من الحقوق وتجريم التضامن

الاستجابة المصرية للكارثة الإنسانية في قطاع غزة

تقرير سنوي يرصد ويوثق ويحلل

(الحركة من و إلى قطاع غزة للأفراد والمساعدات، أوضاع النازحين/ات القانونية في مصر ومدى الوصول إلى الحقوق والخدمات وتحديات التعليم، وتجريم التضامن والدعم مع الفلسطينيين)

إعداد: فريق عمل "منصة اللاجئين في مصر"

منهجية التقرير---------- 4
تقديم ---------- 5
غزة: عام من الإبادة المستمرة.. والحصار القاتل ---------- 6
أولًا: معبر رفح، المنفذ الوحيد.. من الحصار إلى الاحتلال، كيف تأثرت حركة عبور الأفراد قبل وبعد حرب الإبادة؟ -------- 11
الخلفية التاريخية لمعبر رفح---------- 11
آلية عبور الأفراد من خلال معبر رفح ---------- 11
1. عبور الجرحى من خلال التنسيق الصحي ---------- 12
1.1 الآلية---------- 12
1.2 الوقت المستغرق للعبور---------- 12
1.3 آلية خطرة للغاية على حياة الجرحى والمصابين الذين يحتاجون إلى إجلاء صحي عاجل ---------- 12
2. عبور الأفراد من خلال شركة هلا للسفر ---------- 13
2.1 الآلية---------- 13
2.2 التكلفة المالية والزمنية للتنسيق ---------- 13
2.3 الوقت المستغرق للعبور---------- 14
إجلاء الرعايا الأجانب والمصريين من غزة: تباين في الاستجابة وسط انتقادات لتخاذل الحكومة المصرية---------- 15
ثانيًا: الحدود المصرية مع غزة في ظل الإبادة.. من المنع والاستغلال والتربح المصري إلى الاحتلال الإسرائيلي---------- 16
الوفود الطبية---------- 16
الصحفيون---------- 18
المساعدات---------- 19
على الجانب المصري ---------- 22
تأثير المنع والتربح والاستغلال المصري ثم الاحتلال الإسرائيلي في شكل عمليات إيصال المساعدات الإغاثية --------- 23
الإنزال الجوي كبديل لشاحنات المعبر ---------- 23
الميناء البحري كبديل للإنزال الجوي ---------- 24

تحول آليات الإغاثة إلى أجهزة حكومية ---------- 25
ثالثًا: الوضع القانوني للنازحين/ات الفلسطينيين في مصر ---------- 27
نظرة عامة: اتفاقيات دون تطبيق.. وتوصيف دون حقوق.. ومستندات دون حماية ---------- 27
حركة المعبر قبل الـ7 من أكتوبر ---------- 30
الفرار من القتل إلى وضع قانوني معقد أنتجته قرارات السلطات المصرية، وتحديات متزايدة ومخاوف لا تنتهي ---------- 30
رابعًا: الطلاب الفلسطينيون النازحون إلى مصر ---------- 32
خامسًا: تجريم التضامن مع الشعب الفلسطيني ---------- 33
في مواجهة التظاهر ---------- 33
في مواجهة أشكال التضامن الأخرى ---------- 33
تعامل الشرطة والأجهزة الأمنية خلال عمليات التوقيف والاعتقال للمتضامنين مع الشعب الفلسطيني ---------- 35
تعامل سلطة التحقيق -النيابة العامة- مع المحتجزين/ات في قضايا التضامن مع الشعب الفلسطيني ---------- 35
سادسًا: نتائج التقرير ---------- 36

الفترة التي يغطيها التقرير

يغطي التقرير الفترة من (10 أكتوبر 2023 حتى 10 أكتوبر 2024)

تاريخ النشر: 18 نوفمبر 2024

منهجية التقرير

استخدم باحثو "منصة اللاجئين في مصر" المنهج الوصفي الكيفي لدراسة وإعداد التقرير، وقام الباحثون بدراسة وتحليل ومراجعة ما يأتي لوضع إطار وخلفية عامة وخاصة للتقرير:

- التشريعات المصرية بما يشمل (الدستور، والقوانين المحلية، والقرارات الإدارية) المرتبطة بموضوع التقرير.
- الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي وقعت وصدقت عليها مصر، المرتبطة بأوضاع اللاجئين بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص.
- مذكرات التفاهم الموقعة بين مصر والمنظمات الدولية المرتبط عملها باللاجئين وأوضاع النازحين الفلسطينيين.
- الإحصائيات والبيانات الرسمية الصادرة من كل من (1. الحكومة المصرية بخصوص أوضاع الفلسطينيين، خاصة في العام الأخير، 2. الإحصائيات والبيانات الرسمية الصادرة من المنظمات الدولية العاملة على إدخال الدعم إلى قطاع غزة عبر مصر، 3. الإحصائيات والبيانات الرسمية الصادرة من المكتب الحكومي في غزة، 4.الإحصائيات والبيانات الرسمية الصادرة من المنظمات المحلية والدولية العاملة في قطاع غزة).

وللوصول إلى نتائج التقرير قام الباحثون بـ:

1. الاطلاع على ودراسة وتحليل كل من:

- الوثائق الرسمية الفلسطينية المختلفة التي يحملها الفلسطينيون/ات المقيمون/ات في مصر.
- الوثائق الرسمية التي يحملها النازحون/ات الفلسطينيون في العام الأخير.
- قرارات الإبعاد الصادرة من السلطات المصرية للفلسطينيين/المقيمين في مصر.
- الوثائق الرسمية التي تُعطى للذين جرى إجلاؤهم/هن في العام الأخير من قطاع غزة إلى مصر عبر آليات التنسيق الأمني والطبي.
- المتاح من مستندات القضايا التي جرمت متضامنين مع فلسطين.

- أرشيف منظمات حقوقية محلية تعمل على توثيق الانتهاكات بحق المتضامنين مع فلسطين.
- أرشيف "منصة اللاجئين في مصر".
- تقارير وبيانات من "منصة اللاجئين في مصر" مرتبطة بموضوع التقرير.

2. عقد مقابلات معمقة مع كل من:

- فلسطينيين/ات تم إجلاؤهم إلى مصر عبر آليتي التنسيق الأمني والصحي.
- مصابين وجرحى ومرضى فلسطينيين/ات في مصر تم إجلاؤهم من قطاع غزة في العام الأخير.
- عاملين/ات في منظمات إغاثية تدير عمليات إرسال المساعدات من مصر.
- عاملين/ات في منظمات محلية مصرية تعمل على تقديم الدعم للفلسطينيين.
- مصادر مطلعة على القضايا المرتبطة بموضوع التقرير.
- محامين/ات يقدمون الدعم القانوني في قضايا تجريم التضامن مع فلسطين.
- عاملين/ات في المجال الصحي في مصر من مقدمي الدعم الطبي للمصابين والجرحى والمرضى الفلسطينيين.

تقديم

"وين نروح؟" تردد السؤال على سمعنا وبصرنا ومرَّ على وعينا وسوف يتكرر مرارا وتكرارا، هكذا يسأل الفلسطينية أنفسهم كل يوم، داخل القطاع وخارجه، "وين نروح؟"، "وين يروحوا؟" إنه السؤال الذي يوضح حجم الكارثة، والإجابة التي توضح حجم المعاناة الإنسانية، لم يعد هناك مكان آمن للذهاب إليه بعدما استهدفت آلة الإبادة كل مكان كان يمكن اعتباره أو أشير إليه أنه "آمن".

"وين نروح؟" لم يعد سؤال الفلسطينية وحدهم/هن، بل أصبح سؤال العالم كله في ظل تآكل مساحات التضامن بالتجريم والاستهداف، والإخفاق الذريع لآليات القانون والمجتمع الدوليين عن إيقاف الإبادة والحصار والتجويع، "وين نروح؟" هو سؤال لدول الجوار وعلى رأسهم مصر، التي كانت استجابتها للكارثة المستمرة مشينة.

إن الحرب العدوانية في قطاع غزة، وما حدث مؤخرًا في شمال قطاع غزة، وتحديدًا في مخيم جباليا، من حصار وتجويع مستمر، وتهجير تحت تهديد السلاح، وتدمير المنشآت الحكومية والمدارس والمستشفيات، واستهداف مباشر لأكثر من 400 ألف مدني لإجبارهم على النزوح،

للمرة الرابعة، وهي الأشد عنفا ودموية منذ بداية حرب الإبادة، يعكس نية واضحة لجيش الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ مخطط استيطاني طويل الأمد. هذا المخطط يقوم على التهجير القسري لسكان شمال القطاع، وليس فقط استرجاع الأسرى أو القضاء على حركة حماس كما يدعي الاحتلال.

العمليات التي ينفذها الاحتلال تستخدم العديد من الحجج غير المبررة، والمخالفة بشكل واضح للقانونيْن الدولي والإنساني، غطاءً لتنفيذ مخططات استعمارية توسعية. فمن خلال الضغط على السكان المدنيين واستهدافهم بالحصار والاعتداءات، يهدف جيش الاحتلال إلى إفراغ المناطق من سكانها الأصليين، وفرض واقع جديد يتيح للاحتلال السيطرة على الأراضي، في إطار مشروع استعماري يطمح إلى ضم أجزاء من قطاع غزة وتوسيع نطاق المستوطنات الإسرائيلية.

غزة: عام من الإبادة المستمرة.. والحصار القاتل

وصل عدد الضحايا، حتى يوم 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

(43,314)
شهيدًا ممن وصلـوا إلى المستشفـــــيات

(102,019)
جريحًا ومُصابًا وصلوا إلى المستشـــفيات

مرَّ أكثر من عام منذ بدء عدوان الإبادة على قطاع غزة، ليصل عدد الشهداء حتى يوم 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، إلى (43,314) شهيدًا ممن وصلوا إلى المستشفيات، وعدد الجرحى إلى (102,019) جريحًا ومُصابًا وصلوا إلى المستشفيات بينما لا تزال آلاف الجثث تحت الأنقاض، منذ بداية الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة في أكتوبر/تشرين الأول 2023، تعمد الاحتلال في أثنائه استهداف كل مقومات الحياة الإنسانية في القطاع، بما في ذلك المنشآت الصحية التي استخدم بعضها قواعد عسكرية له، واستهداف الكوادر المدنية من المدرسين والأطباء، والعاملين في مرفق الدفاع المدني والإسعاف استهدافًا مباشرًا بقتلهم وعائلاتهم وتدمير منازلهم أو اعتقالهم، مع تدمير كامل للبنية التحتية، واستهداف للملاذات الآمنة التي حددها بنفسه، مثل مراكز الإيواء ومدارس الأونروا، واستمرار أوامر الإخلاء عدة مرات ما تسبب في حركة نزوح مستمرة.

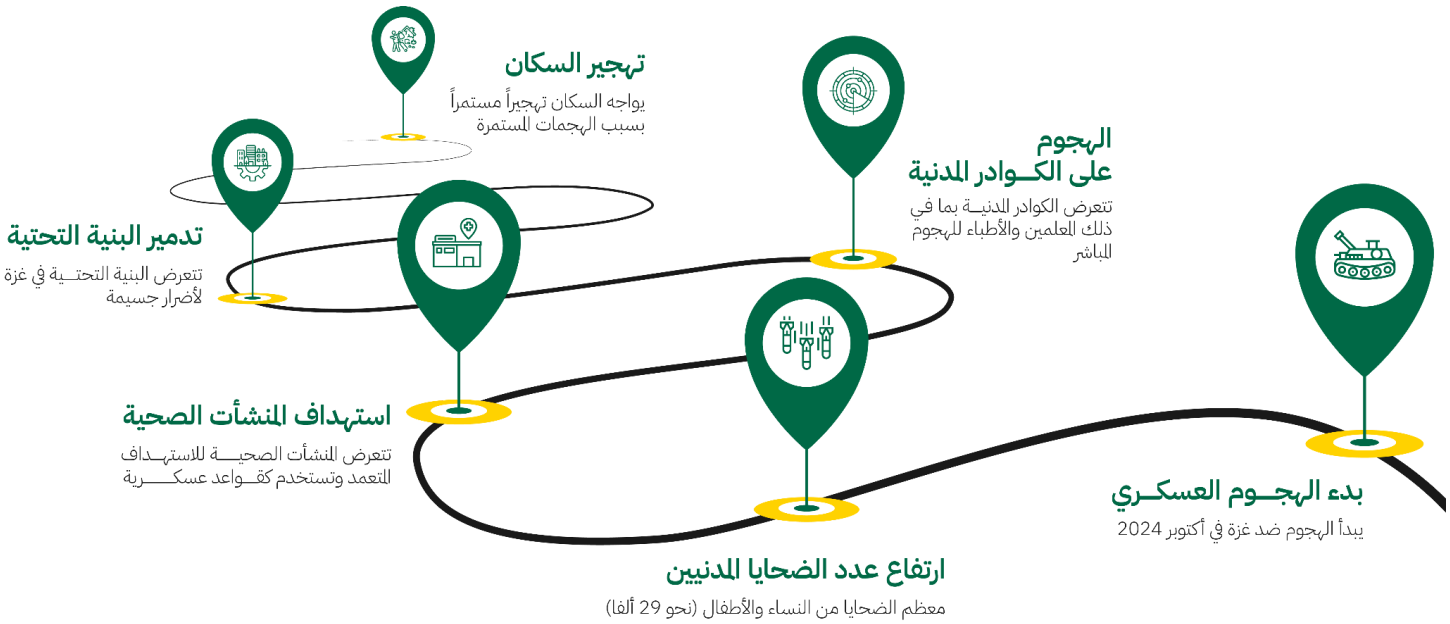

وفقًا لتقارير OCHA الصادرة في سبتمبر/أيلول 2024، فقد نزح أكثر من 1.9 مليون شخص، وهو ما يمثل نحو 90% من سكان القطاع، يعيش هؤلاء النازحون في ظروف قاسية، إذ أُجبِر العديد منهم على الانتقال إلى مراكز الإيواء التابعة لوكالة UNRWA، أو الإقامة في مبانٍ مدمرة جزئيًا، أو في خيام مؤقتة غير آمنة وتعرضت للقصف أكثر من مرة.

أحد الأمثلة البارزة على الأوضاع المعيشية الصعبة هو ما ذكرته الأمم المتحدة في تقريرها بتاريخ 27 سبتمبر/أيلول 2024، إذ أشار إلى أن العديد من العائلات في منطقة دير البلح وخان يونس تعيش في خيام متهالكة أو مدارس مدمرة، مع نقص في المياه والغذاء. إضافة إلى ذلك، يعاني النازحون من انعدام الأمن الغذائي، إذ ذكر التقرير أن 60% من النازحين يحصلون على وجبة واحدة فقط في اليوم، بينما 40% منهم قد يقضون يومًا كاملًا دون تناول الطعام فيما قدَّر المركز الإعلامي الحكومي الخيام المتهالكة للنازحين بـ100 ألف خيمة.

من بين القطاعات الأكثر تضررًا في غزة يأتي قطاع التعليم، إذ تعرضت 85% من المدارس لأضرار تتراوح بين دمار كلي أو جزئي. ووفقًا لتقرير صادر عن UNRWA في 27 سبتمبر/أيلول 2024، دُمرت 477 مدرسة من أصل 564 مدرسة في القطاع، ما أدى إلى تعطيل التعليم لأكثر من 625 ألف طالب فيما قدر المركز الإعلامي الحكومي عدد المدارس والجامعات التي دمرت بشكل كلي بـ126 و339 مدرسة وجامعة دمرها الاحتلال بشكل جزئي فيما قتل الجيش الإسرائيلي 12,700 طالب وطالبة منذ 7 أكتوبر وحرم 785 ألف طالب وطالبة من التعليم إضافة إلى قتله 750 معلما و130عالمًا وأكاديميًا وأستاذًا جامعيًا.

تدمير قطـاع التعليـــم فـي غزة

يواجه الطلاب في قطاع غزة تحديات هائلة، إذ إن المدارس المتبقية تستخدم كمراكز إيواء للنازحين وما زالت تُستَهدَف بشكل مباشر ومتعمد، إما من خلال الغارات أو الاقتحام المباشر، وإخلاء من يحتمون بها بقوة السلاح، أو حرقها عمدا من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي. وفقًا لتقارير OCHA، فإن المدارس المتبقية تعاني من اكتظاظ شديد بالنازحين، ويتم تدريس أكثر من 100 طالب في الفصل الواحد، ما يجعل من المستحيل تقديم التعليم الجيد. إضافة إلى ذلك، أشار تقرير UNRWA إلى أن العديد من الأطفال في غزة يعانون من صدمة نفسية نتيجة للنزاع، ما يزيد من الحاجة إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب.

بينما تعرضت المنشآت الدولية في قطاع غزة لاستهداف مباشر من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، ما أدى إلى تدمير بعضها وتعرض الآخر لأضرار جسيمة. ووفقًا لتقارير OCHA وUNRWA، فقد تعرضت أكثر من 190 منشأة تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية ومستودعات الإغاثة، للقصف أو لأضرار جسيمة. أدى هذا إلى تعطيل تقديم المساعدات الإنسانية للسكان المحتاجين في القطاع، خاصة في ظل الحصار المفروض والقيود على حركة الفرق الدولية.

في تقرير صادر عن OCHA في 27 سبتمبر/أيلول 2024، أُبلغ عن أن 588 حركة إنسانية تم تنسيقها مع جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال الشهر، منها 79 حركة كانت بين شمال وجنوب غزة. ومع ذلك، تم منع أو تعطيل 90% من هذه التحركات، ما أدى إلى حرمان مئات الآلاف من الأشخاص من المساعدات الحيوية.

من بين التحديات الرئيسية التي يواجهها سكان قطاع غزة هي الأزمة الغذائية المتفاقمة. ووفقًا لتقديرات برنامج الأغذية العالمي، فإن 96% من سكان غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مع وجود 745 ألف شخص يعانون من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. أدى

الحصار وتدمير الأراضي الزراعية إلى شلل في الإنتاج الغذائي المحلي، وتشير تقارير OCHA إلى أن 60-70% من المواشي في غزة قد قُتلت أو ذُبحت قبل الأوان.

بينما زادت الأوضاع سوءا نتيجة الحصار المستمر وعرقلة دخول المساعدات الإنسانية، وعدم وضوح آلية العبور، دفعت هذه الظروف المأساوية القاتلة مئات الآلاف من الغزيين/ات إلى النزوح القسري داخليا مرات متتالية، ودفعت الآلاف منهم إلى الاضطرار إلى النزوح الخارجي، كان الطريق الوحيد للخروج إلى العالم عبر مصر، بينما كان الطريق الرئيسي لعبور المساعدات إلى القطاع أيضا عبر مصر وبشكل رئيسي "معبر رفح الحدودي".

في إطار استجابتها الطارئة لخطر الإبادة الجماعية في غزة، على مدار العام الماضي عملت "منصة اللاجئين في مصر" على رصد الاستجابة المصرية للأوضاع الإنسانية داخل القطاع، عبر التحكم في طريق عبور المساعدات الإنسانية، واستقبال النازحين في مصر وأوضاعهم القانونية والمعيشية داخليا، بينما استمر نشاطها في التضامن الدولي والإقليمي لمناصرة حقوق الشعب الفلسطيني وتقديم المساعدة الممكنة للنازحين إلى مصر.

في هذا التقرير، تستعرض منصة اللاجئين، مجمل ما تم رصده وتوثيقه على مدار العام الماضي فيما يتعلق بـ:

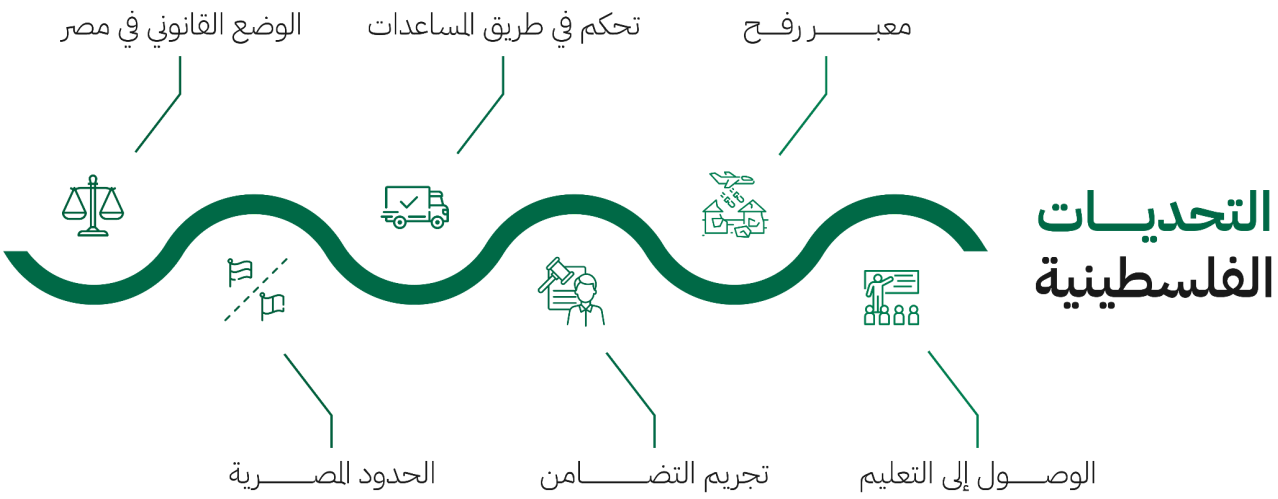

أولًا: معبر رفح، المنفذ الوحيد.. من الحصار إلى الاحتلال، كيف تأثرت حركة عبور الأفراد قبل وبعد حرب الإبادة؟

ثانيًا: الحدود المصرية مع غزة في ظل الإبادة.. من المنع والاستغلال والتربح المصري إلى الاحتلال الإسرائيلي.

ثالثًا: الوضع القانوني للنازحين الفلسطينيين/ات في مصر.

رابعًا: الطلاب الفلسطينيون في مصر، و إمكانية الوصول إلى التعليم.

خامسًا: تجريم التضامن مع الشعب الفلسطيني.

سادسًا: نتائج التقرير.

أولًا: معبر رفح، المنفذ الوحيد.. من الحصار إلى الاحتلال، كيف تأثرت حركة عبور الأفراد قبل وبعد حرب الإبادة؟

الخلفية التاريخية لمعبر رفح

معبر رفح هو المنفذ الحدودي بين قطاع غزة ومصر، وقد اكتسب أهمية إستراتيجية منذ إغلاق مطار غزة الدولي بعد الانتفاضة الثانية في عام 2000. بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع في 2005، تولت السلطة الفلسطينية مهمة إدارة المعبر من الجانب الفلسطيني، بالتنسيق مع المراقبين الدوليين من الاتحاد الأوروبي، وتنسيق إسرائيلي وفق اتفاقية المعابر لعام 2005. ومع سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 2007، تغيرت الظروف بشكل جذري، إذ فرضت إسرائيل حصارًا شاملًا على القطاع، ما جعل معبر رفح المنفذ الوحيد الذي يمكن أن يخفف من عزلة سكان القطاع.

آلية عبور الأفراد من خلال معبر رفح

يعد معبر رفح الشريان الوحيد الذي يربط قطاع غزة بالعالم الخارجي عبر مصر، ويستخدم منفذًا رئيسيًّا للأفراد والمساعدات الإنسانية في ظل الحصار المفروض على القطاع. وقد زادت أهمية المعبر منذ بداية حرب الإبادة في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، إذ إنه الوسيلة الوحيدة (التي لا يتحكم فيها الاحتلال) لإدخال المساعدات والبضائع والمواد الغذائية، كما أنه وسيلة نقل الجرحى والمصابين لتلقي العلاج خارج

غزة، بالإضافة إلى كونه منفذًا لحركة المسافرين عبر التنسيق الخاص؛ العبور من خلال التنسيق الصحي للجرحى، والتنسيق عبر شركة هلا للسفر.

وسبق أن قال السفير الفلسطيني في القاهرة دياب اللوح، لـ"وكالة الصحافة الفرنسية" في 25 إبريل/نيسان 2024، قبيل إغلاق الجيش الإسرائيلي للمعبر بـ12 يومًا: إن 80 ألفا إلى 100 ألف فلسطيني وصلوا مصر من غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 فيما تقدر الأمم المتحدة عدد الفلسطينيين في مصر بـ 70,021 وعدد الفلسطينيين الجرحى الذين حصلوا على علاج في الخارج 1,210.

1. عبور الجرحى من خلال التنسيق الصحي

1.1 الآلية

مع بدء حرب الإبادة في غزة، كان معبر رفح محورًا حيويًّا لنقل الجرحى والمصابين لتلقي العلاج في المستشفيات المصرية وخارجها. تتم هذه العملية عبر آلية تنسيق مشددة بين وزارة الصحة في غزة والسلطات المصرية، إضافة إلى موافقة الجانب الإسرائيلي على الأسماء. عادةً ما تكون القوائم المرسَلة إلى الجانب المصري تحتوي على أسماء المصابين الذين يحتاجون إلى علاج عاجل لا يمكن توفيره في المستشفيات المكتظة والمتضررة في القطاع.

تُمرر أسماء المرضى عبر وزارة الصحة في غزة إلى الجانب المصري بعد تقييم حالتهم الصحية، وتحديد الأولوية للحالات الحرجة التي تتطلب علاجًا فوريًّا. في كثير من الأحيان، يُنقل الجرحى باستخدام سيارات إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني، أو منظمات طبية دولية بالتنسيق مع الصليب الأحمر.

1.2 الوقت المستغرق للعبور

يعتمد وقت عبور الجرحى بشكل كبير على الإجراءات البيروقراطية التي تشمل: فحص الوثائق، والتأكد من صحة الأسماء المدرجة على القوائم، والموافقة الإسرائيلية التي تمتد لأسابيع. تستغرق عملية التنسيق مددًا طويلة، وأفادت تقارير وزارة الصحة الفلسطينية بوفاة العديد من المرضى والجرحى في أثناء انتظار تنسيق خروجهم.

في 14 يناير/كانون الثاني 2014 أصدرت "منصة اللاجئين في مصر" مع منظمات حقوق إنسان مصرية مطالبة باستجابة عاجلة للأزمة الصحية في قطاع غزة، بينما كان حينها 6 آلاف جريح حياتهم مهددة بسبب عجز الإمكانيات الطبية، المطالبة المنطقية التي كانت تهدف إلى ضغط دبلوماسي مصري في مواجهة الأزمة الإنسانية التي تجلت منذ وقتها في القطاع، قوبلت بتجاهل رسمي وهجوم إعلامي.

1.3 آلية خطرة للغاية على حياة الجرحى والمصابين الذين يحتاجون إلى إجلاء صحي عاجل

أفادت تقارير وزارة الصحة الفلسطينية وتقارير منظمات الأمم المتحدة أن حياة 12,500 مريض سرطان معرضة لخطر الوفاة، وأن 25 ألف مريض وجريح بحاجة ماسة إلى العلاج بالخارج.

هذه الآلية التي وصفتها "منصة اللاجئين في مصر" بالـ"المؤرقة" في تقريرها حول الاستجابة المصرية لأوضاع الجرحى والمصابين من غزة المنشور في فبراير/شباط 2024، وكان حينها قد تم إجلاء 1,210 مصابين من غزة، بعد 100 يوم بمتوسط 12 مصابًا يوميًّا، ورغم زيادة سوء الأوضاع الإنسانية في القطاع مع كل يوم فإن الاستجابة المصرية لم تتحسَّن.

2. عبور الأفراد من خلال شركة هلا للسفر

شركة "هلا" المصرية، التي أسسها إبراهيم جمعة العرجاني، تحتل دورًا محوريًّا في عمليات نقل الفلسطينيين من قطاع غزة إلى مصر عبر معبر رفح، خاصة في ظل الظروف الحالية التي تفاقمت منذ اندلاع الحرب في أكتوبر 2023. ركزت "هلا" منذ تأسيسها في 2019، على تقديم خدمات نقل تسميها VIP بتكلفة تراوحت بين 350 دولارًا إلى 1,200 دولار، لكن منذ بداية العدوان على قطاع غزة، تضخمت أسعار عملية "التنسيق الأمني" والنقل التي تقوم بها الشركة، على النحو الذي سيأتي تفصيله.

2.1 الآلية

إلى جانب التنسيق الصحي، هناك آلية لعبور الأفراد عبر معبر رفح، وهي التنسيق الخاص من خلال شركات السفر مثل "هلا للسفر" التي احتلت موقع الشركة الرئيسية التي تقدم هذا النوع من الخدمات، والتي اشتهرت بمصطلح "العبور من خلال التنسيق الأمني". تقدم هذه الشركة خدمات التنسيق بين الأفراد الراغبين في السفر والسلطات المصرية، وهي غالبًا تشمل الحالات غير الإنسانية مثل الطلاب، ورجال الأعمال، وحاملي الإقامات والجنسيات الأجنبية.

عادةً ما يتطلب التنسيق مع شركة هلا للسفر عدة خطوات تشمل: تقديم طلب يتضمن وثائق السفر مثل جواز السفر وتأشيرات الدخول، بالإضافة إلى دفع الرسوم. بعد تقديم الطلب، تتواصل الشركة مع السلطات للحصول على موافقات المرور، وهي عملية قد تستغرق أيامًا أو أسابيع.

2.2 التكلفة المالية والزمنية للتنسيق

التكـــاليف المرتبطة بخدمات التنسيق تختلف حسب الحـــالة والوقــت الذي يُقدَّم فيه الطـلب

قبل بدء العـــــدوان

كانت تكلفـة التنسيـق تتراوح بين 350 دولار إلى 1200 دولار

أكتوبر/تشرين الأول 2023

بلغت تكلفة التنسيـــق نحو 3000 دولار للفرد الواحد

نوفمبر/تشرين الثاني 2023

بلغت تكلفة التنسيـــق نحو 3500 دولار للفرد الواحد

ومع استمرار الأزمة الانسانية

وصلت التكلفة إلى ما يزيد عن 4000 دولار **للفرد** في ديسمبر/كانون الأول 2023

حتى وصلت قبل إغلاق المعبر

إلى 5000 دولار للفرد البالغ و 2500 دولار لمن هم دون الـ16 عامًا

فيما وصلت قيمة التنسيـــق فـــي بعض الحـــالات إلى أكثر من 8 آلاف دولار للفرد

التكاليف المرتبطة بخدمات التنسيق تختلف حسب الحالة والوقت الذي يُقدَّم فيه الطلب، إذ ارتفعت تكلفة التنسيق بشكل ملحوظ بعد بداية العدوان، ففي أكتوبر/تشرين الأول 2023، بلغت تكلفة التنسيق نحو 3 آلاف دولار للفرد الواحد، في حين ارتفعت في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 إلى 3,500 دولار للفرد، ومع استمرار الأزمة الانسانية وصلت التكلفة إلى ما يزيد عن 4 آلاف دولار للفرد في ديسمبر/كانون الأول 2023 حتى وصلت قبل إغلاق المعبر إلى 5 آلاف دولار للفرد البالغ، و2,500 دولار لمن هم دون الـ16 عامًا، فيما وصلت قيمة التنسيق في بعض الحالات إلى أكثر من 8 آلاف دولار للفرد.

2.3 الوقت المستغرق للعبور

بسبب التعقيدات الأمنية والإدارية، قد يستغرق الحصول على الموافقة عبر التنسيق الخاص فترة تتراوح بين أسبوع إلى شهر. في بعض الحالات، قد يتعرض الأفراد المسجلون على قوائم العبور للإيقاف أو التأخير؛ نتيجة للإجراءات الأمنية المكثفة، ما يزيد من فترات الانتظار الطويلة ويؤثر على خططهم.

مع اشتداد الحرب وتفاقم القصف الإسرائيلي على غزة، أصبح الفلسطينيون مجبرين على البحث عن مخرج آمن عبر معبر رفح، وهو المنفذ الوحيد إلى العالم الخارجي. وقد استغلت "هلا" هذا الوضع عبر فرض رسوم مرتفعة.

ترى "منصة اللاجئين في مصر" أن الإجراءات التي اتخذتها شركة "هلا" لم تكن تهدف إلى تنظيم عملية الدخول، بل تمثل استغلالًا ماليًا للفلسطينيين في ظل غياب الحماية الدولية والحرمان من الحق في التنقل للفلسطينيين. إذ أصبحت عمليات التنسيق والسفر مرتبطة بنظام ربحي يتجاهل الحقوق الأساسية للإنسان في التنقل الآمن واللجوء إلى الحماية الدولية. الفلسطينيون الذين يواجهون ظروفًا إنسانية كارثية ويحتاجون بشدة إلى العبور من غزة، يجدون أنفسهم مجبرين على دفع مبالغ كبيرة مقابل خدمات لا تتناسب مع حجم معاناتهم، ما يشكل انتهاكًا لحقوقهم الأساسية.

تعتبر شركة "هلا" نموذجًا صارخًا للاستغلال الاقتصادي في خضم أزمة إنسانية كبرى. وبينما يسعى الفلسطينيون إلى الخروج من جحيم الحرب، يجدون أنفسهم أمام منظومة من الرسوم الباهظة التي تجعل من حقهم في التنقل عبئًا ماليًا ضخمًا.

أرباح الشركة شهدت قفزات هائلة. ففي إبريل/نيسان 2024، حققت "هلا" ما لا يقل عن 2 مليون دولار يوميًا، مستفيدة من ارتفاع عدد المسافرين اليومي عبر معبر رفح من 295 إلى 475 شخصًا. يُقدَّر أن الشركة جمعت ما يقرب من 88 مليون دولار خلال أسابيع قليلة فقط من عبور 20 ألف فلسطيني من القطاع إلى مصر، مستغلين وضعهم المأساوي والخروج من غزة في ظل الحرب وهو ما يعد استغلالًا اقتصاديًا في ظل الأزمة الإنسانية، تم وقف هذه الآليات بالكامل بعد سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المعبر بالقوة العسكرية المباشرة في 7 مايو 2024.

إجلاء الرعايا الأجانب والمصريين من غزة: تباين في الاستجابة وسط انتقادات لتخاذل الحكومة المصرية

مع بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، سارعت الدول الأوروبية والولايات المتحدة إلى إجلاء رعاياها، بما في ذلك العاملين في المؤسسات الدولية، ومزدوجي الجنسية. هذه العمليات تمت بشكل أساسي عبر معبر رفح.

في 1 نوفمبر/تشرين الثاني، عبر أكثر من 500 شخص من مزدوجي الجنسية، بما في ذلك رعايا أمريكيين، تبعتهم دول أخرى مثل فرنسا وروسيا وبولندا، إذ كانت الأولوية للأجانب. في المقابل، تعاملت مصر مع إجلاء مواطنيها من غزة ببطء وتأخير ملحوظ. على الرغم من إعلان

الحكومة المصرية في 10 أكتوبر إجلاء 30 مصريًا-كنديًا من غزة، إلا أن معظم المصريين العالقين في غزة، البالغ عددهم نحو 400 شخص، ظلوا يعانون من عدم وضوح خطة الحكومة المصرية بشأن إجلائهم.

استمر هذا الوضع حتى أعلن المكتب الحكومي في غزة في 2 نوفمبر 2023 نداء للمصريين العالقين في غزة بمراسلة السفارة المصرية في رام الله، إذ ستبدأ في تلقي طلبات العالقين. ومع توفير وسائل للتواصل مع السفارة، كانت الاستجابة المصرية بطيئة وغير فعالة رغم استجابة حملة الجنسية المصرية من القطاع، ووجدوا أنفسهم أمام نفس السبل المتاحة لسكان القطاع من الفلسطينيين، إما عن طريق التنسيق الأمني أو التنسيق من خلال شركة هلا مقابل تكلفة مادية عالية.

هذه الاستجابة البطيئة أثارت استياء المصريين العالقين الذين لجأوا إلى نشر مقاطع فيديو واستغاثات على وسائل التواصل الاجتماعي، ينتقدون فيها تأخر الحكومة المصرية في التعامل مع أوضاعهم الصعبة، بالرغم من أن عمليات إجلاء الأجانب قد بدأت في وقت مبكر من نوفمبر دون أى تغيير يذكر في استجابة الحكومة المصرية.

وفي السياق ذاته، نشر المواطن المصري (محمود جمال عبد المنعم عبد اللطيف سيف النصر) استغاثة مصورة في الذكرى السنوية الأولى للعدوان، بيَّن فيها أنه عالق في قطاع غزة منذ بدء العدوان الصهيوني، ولا يستطيع العودة إلى مصر مع أسرته، ورفضت السلطات المصرية عبوره إلى مصر لأن اسمه لم يُدرج على قوائم العابرين، ورغم محاولات والدته في مصر مخاطبة الجهات المختصة لإعادة مواطن إلى بلده، فإن التسويف كان سيد الموقف، إلى أن أُغلق المعبر منذ احتلال قوات الجيش الإسرائيلي للجانب الفلسطيني منه، ليظل سيف النصر حبيس القطاع إلى الآن.

بحلول منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2023، تم إجلاء نحو 7 آلاف شخص من الأجانب ومزدوجي الجنسية عبر عمليات منظمة تمت بالتنسيق بين السفارات الأجنبية والسلطات المصرية.

ثانيًا: الحدود المصرية مع غزة في ظل الإبادة.. من المنع والاستغلال والتربح المصري إلى الاحتلال الإسرائيلي

مع بداية العدوان الإسرائيلي على غزة، أصبح معبر رفح في بؤرة الاهتمام كونه المنفذ الوحيد الذي لا يخضع للسيطرة الإسرائيلية المباشرة، فضلا عن الاحتياج إلى تكثيف جهود إدخال المساعدات.

بحسب ما رصدته منصة اللاجئين، تركزت جهود السلطات المصرية على إدارة دخول المساعدات عبر شركات معينة تُعنى بإدارة عملية التنسيق. وتبرز شركة "هلا" واحدة من أبرز هذه الشركات، كما سبق، وتُعدّ واحدة من القلائل المسموح لها بتنسيق دخول المساعدات، بما في ذلك المواد الطبية والإنسانية.

وبحسب ما رصدته "منصة اللاجئين في مصر"، فإن السلطات المصرية بدلًا من استخدام معبر رفح لتسهيل دخول النازحين، سواء الفلسطينيين أو المصريين العالقين في قطاع غزة، أو لتيسير مرور المساعدات الطبية والإنسانية والصحفيين والأطباء، فرضت مجموعة من العراقيل الأمنية والاقتصادية والإدارية، التي أعاقت حركة الدخول والخروج، وزادت بدورها من صعوبة وصول المساعدات الضرورية مثل الطعام والشراب والأدوية إلى القطاع، وتكدست أمام معبر رفح لفترات طويلة، وكذلك أعاقت خروج النازحين الذين يبحثون عن ملاذ آمن، ما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وزيادة معاناة المتضررين.

ويضاف إلى ذلك الحصار المباشر من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي على جميع معابر القطاع في الوقت الحالي. أما قبل السيطرة العسكرية فقد كانت تعيق دخول المساعدات؛ بداية من استهداف بوابة المعبر مع بدء حرب الإبادة، مرورا بتقييد مرور المساعدات، والسماح بكمية قليلة جدا، حتى فرض سيطرتها العسكرية المباشرة بقوة السلاح على المعبر وكامل الحدود المصرية الفلسطينية.

الوفود الطبية

حتى أغسطس/آب 2024 دخل إلى قطاع غزة 18 فريقًا إغاثيًّا طبيًّا من خلال health cluster بالتنسيق مع قوة الاحتلال، ووصلوا إلى مناطق متفرقة من القطاع، حسب منظمات الأمم المتحدة.

وفقًا لتقرير النشرة الصحية التابعة لعدد من منظمات الأمم المتحدة لشهر أغسطس/آب 2024، تم نشر 18 فريقًا طبيًّا دوليًّا في قطاع غزة، تضم 63 من الكوادر الطبية الدولية. هذه الفرق قدّمت ما مجموعه 185,479 استشارة طبية، وأجرت 919 عملية جراحية، وساهمت في 888 إحالة. لم يُذكر متوسط مدة بقاء كل فريق في التقرير، ولكن وفقا لمصادر "منصة اللاجئين" ومقابلات مع عدد من المشاركين في حملات الإغاثة الطبية، فإن متوسط مدة المكوث داخل القطاع تتراوح بين 7 أيام و14 يومًا.

ويشير التقرير إلى نشاط هذه الفرق في شمال وجنوب غزة، وسط تحديات كبيرة تواجه استمرار تقديم الخدمات الصحية، مثل نقص الإمدادات الطبية والأدوية، ونقص الأجهزة داخل المستشفيات، وساعات العمل الطويلة، وعدم وجود أماكن للراحة، إضافة إلى احتمالية الاستهداف

والقتل الدائمة من قبل الجيش الإسرائيلي فيما سمح الجيش الإسرائيلي بعبور عدد محدود جدا من الوفود الطبية وبأعداد بسيطة، إلى شمال غزة. شريطة أن تتحرك هذه الوفود من الأردن إلى القطاع، وهي المسافة التي كانت تقطع في مدة طويلة، ويتخللها السير على الأقدام أكثر من 2 كم، وسط أراضٍ غير ممهدة، يُجبر فيها أعضاء الوفود على حمل مستلزماتهم فوق ظهورهم، على أن يمكث الوفد داخل القطاع مدة أقصاها 7 أيام.

في حين أرسلت المنظمات الدولية بالمجمل 63 كادرًا طبيًّا فإن وزارة الصحة الفلسطينية فقدت 146 طبيبًا من أصحاب التخصصات المختلفة نتيجة الاستهداف بالقتل المباشر من قوات الاحتلال وأُسر 300 من الكوادر الطبية، واغتال الاحتلال 3 منهم، أما بحسب المركز الإعلامي الحكومي فإن القطاع الصحي فقد 1074 من العاملين نتيجة استهدفات جيش الاحتلال.

على عكس ما كان سائدا في حروب سابقة على قطاع غزة، لم ترسل نقابة الأطباء المصرية أي من الفرق الطبية الإغاثية للقطاع منذ بداية العدوان، على الرغم من دعوات صدرت منها في بداية حرب الإبادة، ولأول مرة -بحسب مصادر لمنصة اللاجئين- فإن عملية تنسيق عبور الطواقم الطبية كانت تشترط أن يكون الكادر الطبي حاملا لجنسية غير المصرية، ويسمح بدخوله فقط إذا كان يحمل جنسية مزدوجة، ثم صدر أمر في شهر إبريل/نيسان 2024 بحظر دخول كل طبيب من أصل فلسطيني حتى لو كان يحمل جنسية مزدوجة، وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول 2024 توسعت عملية الحظر والتضييق لتشمل معظم المنظمات القائمة على إرسال الوفود بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، عدا خمس منظمات معظمها أمريكية.

الصحفيون

تمنع إسرائيل وسائل الإعلام الأجنبية من دخول غزة، وفي حالة دخول الصحفيين مع جيش الاحتلال، فإن المواد المنشورة تخضع للموافقة الإسرائيلية أولا. فأصبحت مهمة توثيق الحرب على الأرض تقع على عاتق الصحفيين الفلسطينيين في القطاع، وواصل العديد منهم العمل، رغم المخاطر الجسيمة التي تهدد سلامتهم. فيما بلغ عدد الضحايا من الصحفيين الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي 182 صحفيًّا حتى 28 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

على الجانب الآخر في مصر -بحسب ما وثقته منصة اللاجئين في مصر- فإن "المركز الصحفي" التابع للهيئة العامة للاستعلامات لم يرد بشكل رسمي على طلبات بعض الصحفيين الأجانب المرور إلى غزة عبر مصر، وكان الرد بشكل ودي فقط أن مصر لن تأخذ على عاتقها مسؤولية عبور الصحفيين إلى قطاع غزة، دون موافقة إسرائيلية أولا بضمان سلامة هؤلاء الصحفيين.

أصدرت "نقابة الصحفيين المصرية" العديد من البيانات المنددة بجرائم الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وأجرت تحركات لتكريم الصحفيين الفلسطينيين، منها مقترح إعطاء الصحفيين الفلسطينيين في قطاع غزة نفس امتيازات الصحفيين المصريين، كما احتضنت النقابة العديد من الفعاليات المساندة للفلسطينيين.

وكان نقيب الصحفيين المصريين خالد البلشي قد أصدر "دعوة عالمية" من أجل "قافلة ضمير العالم" التي كانت تهدف إلى تنظيم جهود صحفيين وإعلاميين ونشطاء من كل أنحاء العالم، والاحتشاد في مصر من أجل التحرك في مسيرة شعبية لكسر الحصار عن غزة، بحسب توثيق "منصة اللاجئين في مصر"، من خلال شهادات صحفيين ونشطاء أجانب حاولوا الانضمام للدعوة، وقد نفت الجهات الرسمية التي خاطبها النشطاء، ومنها الهيئة العامة للاستعلامات، بشكل قاطع علمها بهذه الدعوة، أو وجود أي تصريحات رسمية بخصوص تنظيمها، بينما صرح مصدر مطلع أن الجهات السيادية في مصر بعد عدة أيام من دعوة النقيب لهذه القافلة، قررت أنه لا يمكن تنظيم شيء مماثل في ظل الظروف السياسية الحالية في مصر، وفي ظل الوضع الأمني في قطاع غزة، وأن عملية الوصول إلى معبر رفح للصحفيين تتم فقط عبر الحصول على تصريح من "المركز الصحفي".

منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وحتى الآن لم يدخل عبر معبر رفح أي من الصحفيين المصريين أو الأجانب، والذي سمحت به السلطات المصرية -بقرارات الجهات الأمنية- هو عملية تنظيم الصحفيين المصريين والأجانب في قوافل بوابة معبر رفح، وبحسب ما وثقته "منصة اللاجئين في مصر"، كانت عملية تنسيق الزيارات وتحديد برنامجها وتوقيتها الزمني تتم عبر موظفي "المركز الصحفي" التابع للهيئة العامة للاستعلامات، بنوعين مختلفين؛ الأول: للصحفيين المصريين والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، عبر حشدهم أمام معبر رفح خاصة في الأسابيع الأولى، وهو ما اختفى فيما بعد لظهور عدم جدواه وتأثيره الذي تحول إلى تأثير عكسي على مستوى الرأي العام المصري.

والثانية: كانت تنظيم زيارات مرتبة ومعدة سابقا للصحفيين الأجانب أو العاملين للوكالات الأجنبية، وبحسب ما وثقته "منصة اللاجئين في مصر" من مصادر مختلفة، فإن تنظيم الزيارة كان يتم بالتزامن مع وصول مجموعة من العابرين من خلال "آلية التنسيق الأمني أو الصحي"، أو وصول شخصية دولية أو وفود دبلوماسية لزيارة المعبر، تبدأ الزيارة من القاهرة ويتم تجميع هؤلاء الصحفيين/ات وتنظيمهم في أتوبيسات تابعة للهيئة العامة للاستعلامات، ثم التحرك بهم إلى رفح أولا، وإذا كانت هناك عملية إجلاء، فكان يتم تأخير عمليات الإجلاء لحين وصول الصحفيين وذلك تكرر عدة مرات، بحسب شهود، ثم تبدأ عملية العبور بحضورهم ليتسنى لهم الحصول على بعض الصور، بعد ذلك يسمح للصحفيين بتصوير شاحنات المساعدات المحتشدة، بعد ذلك يتم تحريكهم إلى إحدى مستشفيات شمال سيناء، وتنسيق زيارة مع أحد المرضى الذين تم إجلاؤهم وأحد المسؤولين في وزارة الصحة.

المساعدات

منذ بداية حرب الإبادة على قطاع غزة، وجدت المنظمات الإنسانية نفسها في مواجهة تحديات كبيرة رغم خبرتها الطويلة في التعامل مع الأزمات الناجمة عن الحروب الإسرائيلية المتكررة. سارع المجتمع الدولي والمنظمات الإغاثية إلى إطلاق نداءات عاجلة لحشد الدعم والمساعدة، بهدف تقليل الآثار الكارثية للحرب، إلا أن الواقع الميداني أثبت أن قدرتها محدودة للغاية أمام حجم الدمار والحصار المفروض.

فرض الاحتلال حصارًا خانقًا على القطاع، فأغلق معابر غزة، وفرض شروطًا تعسفية على دخول المساعدات الإنسانية. ومع إعلان القطاع منطقة عسكرية مغلقة، أُجبرت المنظمات الدولية والفرق الإغاثية على مغادرة بعض المناطق، تاركةً الجزء الأكبر من العمل في أيدي الموظفين المحليين. هذا الوضع، ومع القصف المكثف الذي استهدف محطات المياه والكهرباء ومخازن الغذاء والدواء، أدى إلى تدهور الوضع الإنساني بشكل غير مسبوق، وزاد من معاناة السكان.

رغم العقبات، تمكّنت المنظمات الإنسانية من إدخال نحو 3 آلاف طن من المساعدات الغذائية والطبية في الشهر الأول من الحرب. ولكن، واجهت هذه المساعدات تأخيرًا كبيرًا بسبب الإجراءات الإسرائيلية، إذ أُجبرت الشاحنات على المرور عبر معبر العوجة التجاري، وهناك يفتشها الإسرائيليون، وقد يحتجزونها لعدة أيام، قبل أن تعود إلى معبر رفح. هذا التأخير تسبب في تلف العديد من الإمدادات، وزاد من نقص المواد الأساسية في القطاع.

وفي يوليو/تموز 2024، وجَّه خبراء الأمم المتحدة اتهامات لإسرائيل بتنفيذ "حملة تجويع" في غزة، مع وفاة عشرات الأشخاص بسبب سوء التغذية منذ بدء الحرب.

بحسب منظمات الأمم المتحدة عبر إلى قطاع غزة خلال 365 يومًا 17,646 شاحنة، 86% منها شاحنات غذاء، عددها 15,245 شاحنة، و2% مستلزمات طبية، عددها 315 شاحنة، فيما كان يدخل خلال المدة نفسها في الأيام الاعتيادية قبل بدء حرب الإبادة 219 ألف شاحنة، ووفقا للأونروا كان يدخل قطاع غزة 50 شاحنة وقود يوميا، ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، وفقا لبيانات الأونروا المنشورة بتاريخ 5 أكتوبر 2024، وصل إلى القطاع 782 شاحنة وقود (مصطلح عام يشمل أي مادة تستخدم لإنتاج الطاقة عن طريق الاحتراق أو التفاعلات الكيميائية الأخرى، فالوقود يشمل العديد من الأنواع المختلفة مثل البنزين والديزل والغاز الطبيعي والفحم والوقود الحيوي وغيرها)، و1,140 شاحنة غاز و21 شاحنة بنزين. أي بمعدل 2.1 شاحنة وقود يوميا، و3.1 شاحنة غاز، و0.0575 شاحنة بنزين.

يُذكر أن أول شاحنة مساعدات دخلت إلى قطاع غزة كانت في 21 أكتوبر وكانت تضم 20 شاحنة أغلبها مواد طبية وغذائية، وذلك بعد 13 يوما من الحصار المشدد وتقدر health cluster الاحتياجات الصحية -فقط- لقطاع غزة بـ43 مليون و278 ألف و564 دولارًا.

من التحديات التي تواجه المنظمات الإغاثية أيضًا، منع الاحتلال دخول الوقود، وهو ما أثر بشدة في تشغيل المستشفيات والمرافق الحيوية، في حين مُنع دخول العديد من الأدوية والمعدات الطبية اللازمة لإنقاذ الأرواح. ورغم الجهود الدولية للضغط على إسرائيل للسماح بدخول المساعدات بشكل أكبر، بقيت الاستجابة الإسرائيلية محدودة.

توصيل المساعدات الإنسانيـــة إلى غزة

يدير عملية دخول شاحنات المساعدات health cluster الذي يضم مؤسسات الأمم المتحدة، وأبرزها الأونروا والصحة العالمية والغذاء العالمي، إضافة إلى منظمات مجتمع مدني، والهلال والصليب الأحمر، إضافة إلى وزارة الصحة. يحدد هذا التجمع أولويات المساعدات التي تعبر، وذلك بعد سماح قوات الاحتلال بالمرور، و إبلاغهم بعدد الشاحنات المسموح بعبورها.

قبل احتلال معبر رفح من قبل الجيش الإسرائيلي في شهر مايو/أيار 2024 كان تفتيش الشاحنات وعبورها يحدث من خلال المعبر، بعد التنسيق المصري مع الاحتلال، ويستقبلها الجانب الفلسطيني مباشرة ويشرف على توزيعها.

مع السيطرة العسكرية على معبر رفح، تم إغلاقه، وأصبحت الشاحنات تمر من خلال معبر كرم أبو سالم على الحدود المصرية الإسرائيلية داخل الجانب الإسرائيلي، ومنه إلى داخل القطاع أو إلى بوابة 96 القريبة من المحور المسمى إسرائيليًّا "نتساريم" ومنه إلى المخازن الرئيسية في دير البلح، ثم التوزيع على حسب الاحتياج. أو تمر الشاحنات عبر طريق آخر وهو المرور من خلال بوابة صلاح الدين إلى مدينة دير البلح ومنها تتم عملية التوزيع.

كما توجد مخازن لوجيستية لمنظمات الأمم المتحدة تستقبل المساعدات في رفح الفلسطينية، إلا أن الجيش الإسرائيلي استهدفها عددًا من المرات، إضافة إلى الاعتداء والقتل المستمريْن للجان تأمين الشاحنات من قبل الجيش الإسرائيلي، وهي اللجان التي تشكلت بعد استهداف قوى الأمن الداخلية التي تقوم بالمهمة نفسها، ما أدى إلى تسهيل عملية نهب المساعدات وعدم وصولها إلى مستحقيها.

وأظهرت بيانات نشرها المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في مارس/آذار 2024 أن جيش الاحتلال الإسرائيلي قتل 563 فلسطينيًّا وأصاب 1,523 آخرين، خلال عملياته العسكرية التي استهدف فيها بشكل مباشر منتظري المساعدات، ومراكز التوزيع، والعاملين المسؤولين عن تنظيم وحماية المساعدات وتوزيعها في قطاع غزة، وذكر التقرير أن من بين الضحايا 53 من العاملين في تأمين وتوزيع المساعدات، اثنان منهم من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) و41 من أفراد الشرطة ولجان الحماية الشعبية المسؤولة عن تأمين توزيع المساعدات.

إلى جانب القصف، تعرضت عمليات الإغاثة لعرقلة أخرى تمثلت في القيود المفروضة على التمويل، إذ فرض الاحتلال عقوبات مالية على بعض المنظمات الإنسانية، ما أدى إلى تقليص حجم المساعدات التي تصل إلى غزة. هذا الأمر، إضافة إلى التحديات اللوجستية والتنظيمية وعمليات المنع المستمرة، جعل عملية توزيع المساعدات أكثر تعقيدًا وصعوبة.

في هذا السياق، لفتت بعض المنظمات الإنسانية إلى تغير طبيعة دورها في غزة، فتحولت من دعم مجتمعي إلى جهة رئيسية تقدم خدمات شاملة للسكان، بما في ذلك توفير الإيواء، والغذاء، والرعاية الصحية الأساسية. كما تعاني من صعوبات في تنفيذ مهامها في ظل غياب التنسيق الدولي والوَحدة في الجهود الإغاثية، وهو ما أدى إلى تشتيت الجهود وتزايد التكاليف.

وقد أشار تقرير صادر من منظمة البيدا أن سبب التراكم في كرم أبو سالم يعود إلى إجراءات الفحص الإسرائيلية، التي تشمل السماح بدخول الشاحنات الفارغة جزئيًّا فقط. وغالبًا ما تحمل هذه الشاحنات بضائع تُباع في الأسواق المحلية بأسعار باهظة لا يستطيع الكثيرون تحملها.

إن العمل الإنساني في غزة يواجه تحديات كبيرة تتجاوز الحصار الإسرائيلي المباشر. من استهداف فرق الإغاثة، إلى نقص التمويل، وغياب التنسيق الدولي الفعال، كل ذلك جعل عملية تقديم المساعدات للسكان المحاصرين مهمة شبه مستحيلة، فيما يبقى الوضع الإنساني في القطاع في حالة تدهور مستمر.

على الجانب المصري

ساهم تعطيل دخول المساعدات إلى قطاع غزة بفعل تضييقات الاحتلال الإسرائيلي، واستجابة مصر إلى هذه التضييقات، وصولا إلى السيطرة الإسرائيلية المباشرة على معبر رفح والحدود الفلسطينية المصرية كاملة، إلى تراكم المساعدات إلى مدد طويلة؛ ما أدى إلى تلف جزء كبير منها خصوصا الأغذية. ووفقا لتوثيق "منصة اللاجئين في مصر"، ومن خلال التواصل المباشر مع بعض من سُمح لهم بالتواجد في رفح المصرية والعريش، استمعنا إلى شهادات تفيد بأن جهات معينة تقوم بتحصيل مبالغ مالية من شاحنات المساعدات مقابل انتظارها أمام المعبر، فضلًا عن تقسيم أجزاء من المناطق القريبة من المعبر وتحويلها إلى مخازن لوجيستية تُستأجر إما بالكامل لدول معينة، أو تُقدم خدمات تخزين بمقابل مادي من خلال مجموعة العرجاني.

كما تفرض الحكومة المصرية سياسات أمنية مشددة تحد من حرية الوصول إلى مدينتي العريش ورفح، مع اقتصار الوصول على أفراد وجهات محددة مثل الهلال الأحمر. أما بالنسبة للأفراد، فالحركة تكون حرة للعاملين مع الهلال الأحمر ومجموعة "العرجاني"، في حين تُمنح تصاريح عبور محددة زمنًا ومكانًا لبقية الأفراد، الذين يمثِّل معظمهم جمعيات إغاثية.

بالنسبة للشاحنات اتبعت الحكومة المصرية سياستها الأمنية نفسها التي أدت إلى احتكار عملية نقل المساعدات إلى معبر رفح في شركة واحدة وهي "العرجاني جروب" ما اضطر الجميع للتعامل معها بما فيها وكالات الأمم المتحدة. ما أدى إلى تحصيل مبالغ مرتفعة نتيجة حصر خدمات النقل في شركة واحدة، خلافًا لوضع بداية حرب الإبادة الذي كانت فيه عدة شركات تقدم الخدمات، وصلت في بعض الحالات إلى 66، ما أعطى صورة بأن الهدف كان مجرد تجميع الأموال وليس تقديم المساعدة في ظل حرب الإبادة.

عند مرور المساعدات إلى التفتيش في الجانب الإسرائيلي في منطقة معبر كرم أبو سالم وثقت "منصة اللاجئين في مصر" شهادات تفيد بتعمد جيش الاحتلال إتلاف المساعدات وإلقائها أرضا والتباطؤ في تفتيشها وإبقائها فترات طويلة؛ ما حوَّل المنطقة إلى نقطة تراكم للمساعدات، وهي في الوقت ذاته منطقة عسكرية إسرائيلية تنطلق منها العديد من الهجمات على قطاع غزة من الجانب الإسرائيلي، وساهمت في احتلال الشريط الحدودي بين مصر وغزة.

تأثير المنع والتربح والاستغلال المصري ثم الاحتلال الإسرائيلي في شكل عمليات إيصال المساعدات الإغاثية

من ضمن تأثيرات الحصار المفروض على القطاع منذ بداية العدوان، كان ظهور أشكال أخرى من عمليات توصيل المساعدات كبديل مؤقت لإغلاق المعابر ثم احتلال معبر رفح، كان من بينها:

الإنزال الجوي كبديل لشاحنات المعبر

بعد تصاعد أزمة المعابر وتعنت الاحتلال الإسرائيلي في منع دخول المساعدات، وفشل المنظمات والهيئات الدولية وحتى الدول في الضغط على إسرائيل لفتح المعابر أمام الإغاثة، لجأت بعض الدول إلى خيار الإنزال الجوي كحل بديل لإيصال المساعدات. ووفقًا للباحثة سجود عوايص، المتخصصة في قضايا الإعلام الفلسطيني والقانون الدولي، فقد دفعت أزمة المجاعة المتفاقمة في شمال غزة نتيجة الحصار إلى استكشاف طرق جديدة لإدخال المساعدات الإنسانية. وكان الإنزال الجوي خيارًا بارزًا، فبدأت المملكة الأردنية هذه العمليات في فبراير/شباط 2024، وتبعتها عدة دول أخرى مثل قطر، ومصر، والإمارات، والسعودية، وفرنسا، وإسبانيا، والولايات المتحدة، وألمانيا.

ومع ذلك، أظهر الإنزال الجوي تحديات كبيرة على المستويين الميداني والتقني. فقد أسفر هذا الأسلوب، في إحدى المرات، عن وفاة أكثر من 18فلسطينيًّا نتيجة سقوط المساعدات عليهم، أو غرقهم خلال محاولاتهم للحصول عليها، فضلا عن أن إحداثيات الإنزال لم تكن دقيقة في العديد من الحالات، ما أدى إلى سقوط بعض الشحنات على مستوطنات غلاف غزة.

على الرغم من هذه المخاطر، كانت نوعية المساعدات المقدمة عبر الطائرات فقيرة من الناحية الغذائية والكمية، مقارنة بتلك التي تصل عبر الشاحنات. كانت الحزم الجوية لا تكفي عادةً لإعالة شخص واحد، في حين أن الطرود الواردة بالشاحنات كانت كافية لعائلة مكونة من خمسة أفراد على الأقل. في سياق ذلك، عُرفت هذه المساعدات الجوية بأنها "منقذة" بينما كانت العائلات بحاجة إلى إمدادات أكثر شمولًا.

من الناحية التقنية، كان حجم ونوع المساعدات التي تؤمنها عمليات الإنزال الجوي أقل بكثير مما تقدمه الشاحنات. ولتغطية هذا العجز، استخدمت الدول معيارًا آخر للترويج لعملها الإغاثي، فتم احتساب المساعدات الجويّة بعدد الوجبات بدلًا من الوزن الكلي. ففي الثاني من مارس/آذار، أعلنت الولايات المتحدة عن تنفيذ سبع عمليات إنزال جوي قدمت خلالها أكثر من 200 ألف وجبة و50 ألف زجاجة مياه.

لكن الواقع أوضح أن هذه الوجبات كانت معدة للاستخدام العسكري في حالات الطوارئ، إذ لم تتجاوز حجم الوجبة الواحدة 200 غرام، دون الاهتمام بعوامل النكهة أو الشكل.

إضافة إلى ذلك، كانت تكلفة الإنزال الجوي مرتفعة بشكل كبير. تحتاج طائرة "سي 30" للوصول إلى شمال غزة من مطارات الأردن إلى ساعتين من الطيران، بتكلفة تتجاوز 30 ألف دولار، مع طاقم مكون من تسعة أفراد. بينما تتراوح حمولتها بين 3.2 طن و10 أطنان، وهو ما يكفي لإطعام نحو 4 آلاف شخص، في حين يمكن لشاحنة واحدة أن تحمل ما لا يقل عن 22 طنًا بتكلفة أقل بكثير. ومع وجود 2.4 مليون نسمة في القطاع بحاجة ماسة للمساعدات، يصبح الإنزال الجوي غير فعال ويبدو وكأنه مجرد أداة دعائية.

الميناء البحري كبديل للإنزال الجوي

بعد الانتقادات الدولية للجودة المحدودة للمساعدات الإنسانية التي أُدخلت عبر الإنزال الجوي، وأمام إعاقة إدخال المساعدات من قبل الاحتلال الإسرائيلي من معبر رفح وغيره من المعابر، أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن في 7 مارس/آذار 2024 عن إنشاء ميناء بحري في غزة، سيقوم الجيش الأمريكي ببنائه خلال 60 يومًا.

بمشاركة أكثر من ألف جندي أمريكي، وبدعم لوجستي من القاعدة الأمريكية في سردينيا، استعد الميناء لاستقبال أول سفينة مساعدات إنسانية، محملة بـ200 طن من المساعدات الغذائية والمائية. ومع ذلك، تحولت عمليات التفتيش الإسرائيلي والقيود الأمنية على الحركة المسموح بها للمنظمات الإغاثية من قبل جيش الاحتلال إلى تحديات جديدة، ما أثر على توزيع المساعدات.

بالإضافة إلى ذلك، واجه الميناء البحري تحديات تقنية، وأدى انهيار الميناء إلى توقف العمليات فيه حسب الجيش الامريكي.

إثر ذلك، اتجه برنامج الغذاء العالمي لتفعيل خط بري يربط الأردن بقطاع غزة، في محاولة لتسهيل إدخال المساعدات. وعلى الرغم من ذلك، يواجه هذا الطريق الكثير من التعقيدات بداية من الخط الطويل غير المنطقي لوجستيا، إذ تبلغ المسافة بين جسر الملك حسين على الحدود الأردنية مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحتى معبر إيرز أقرب معابر قطاع غزة مع الحدود الإسرائيلية 125 كم، فيما تتواجد حدود مباشرة بين مصر وغزة.

إضافة إلى ما تم رصده من هجمات المستوطنين على قوافل المساعدات، ووقت التفتيش الطويل، وتغيير أماكن التفتيش، إذ تجبر الشاحنات على التفتيش في بعض الحالات في منطقة كرم أبو سالم أي تقطع مسافة 172 كم، ثم تعود الشاحنات للدخول من خلال المعابر الشمالية لقطاع غزة، ما ترك المنظمات الإنسانية في وضع صعب يفتقر إلى خيارات الإنقاذ والإغاثة.

يُذكر أنه في إبريل/نيسان 2024، استهدفت غارة جوية لجيش الاحتلال سيارتين تقل سبعة موظفين من منظمة المطبخ العالمي، ما أسفر عن مقتلهم جميعًا، وكانت المنظمة تنسق بشكل مباشر مع قوات الاحتلال وتمدهم بموقعها، وكان الميناء البحري الأمريكي بمثابة نقطة الإمداد الرئيسية له.

تحول آليات الإغاثة إلى أجهزة حكومية

غيَّرت الحرب الأخيرة آلية تقديم وتجميع المساعدات للدول العربية، فيما يتعلق بدعم الشعب الفلسطيني. ففي السابق، كانت منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية هي المسؤولة عن تجميع المساعدات والإشراف على دخولها إلى فلسطين وكانت الحكومة تؤدي دور المنسق، لكن هذه المرة، شهدت العملية تغييرًا ملحوظًا، إذ قامت الحكومات العربية بتشكيل تحالفات أو إنشاء جمعيات تحت إشرافها مباشرة، لتنسيق عمليات جمع المساعدات وتنظيمها.

فعلت الأردن ذلك من خلال الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، وأطلقت الإمارات عمليتي "الفارس الشهم 3" و"طيور الخير" تحت إشراف حكومي، وشملت وزارتي الدفاع والداخلية والهلال الأحمر ومؤسسات خيرية، بينما تولت السعودية وقطر والكويت تنظيم الجهود الإنسانية. هذه الآليات الحكومية لم تترك مجالًا لجهود المنظمات غير الحكومية أو الأفراد في تقديم المساعدات.

في مصر كان "التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي" هو الكيان الذي قررت السلطات المصرية أن تمر المساعدات الإنسانية لقطاع غزة من خلاله، والذي تقرر إنشاؤه في 31 أغسطس 2023، بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 171 لسنة 2023، بشأن إنشاء التحالف الوطني للعمل الأهلى التنموي، بحسب أحد المصادر العاملة داخل التحالف، فإن "فكرة التحالف أتت لتكون كيانًا حكوميًّا موحدًا، يمكن من خلاله تنظيم جهود المجتمع المدني المصري بما يتناسب مع خطط الحكومة المصرية، وفي إطار أسهل لتحرك الأجهزة الأمنية المسؤولة عن ملف المجتمع المدني".

بحسب أحد العاملين في المنظمات المحلية المصرية المشاركة في التحالف، فإن "عملية تنسيق جهود المجتمع المدني المصري داخليًّا كانت تتم من خلال التنسيق بين المنظمات كل منها على حدة، ووزارة التضامن الاجتماعي، وفقا للشروط التي يفرضها القانون، ووفقا أيضا لقرارات الوزارة والجهات السيادية المرتبطة. بينما في عملية إرسال المساعدات خارجيًّا مثل حالة الحروب السابقة في غزة، والأزمات الإنسانية في دول إفريقية، مثل الفيضانات في السودان، كانت تتم عبر آلية تنسيق مع الهلال الأحمر المصري، وبطبيعة الحال عبر شروط

الوزارة، لتأتي آلية التحالف الوطني كنموذج لآلية موحدة، يتم توجيهها من خلال الإدارة السياسية في مصر، عبر وسطاء أمنيين يتحكمون في مسار عملية تقديم المساعدات داخليا وخارجيا، من خلال موارد منظمات المجتمع المدني".

أكدت مصادر مختلفة تحدثت معها "منصة اللاجئين في مصر" من العاملين في المنظمات المصرية المشاركة في التحالف، أنه تم إبلاغ جميع المنظمات المشاركة منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أكتوبر/تشرين الأول 2023، أن جميع عمليات تقديم الدعم الإغاثي من المنظمات المحلية المصرية لغزة سوف تتم عبر التحالف الوطني الأهلي فقط، وأن جميع المنظمات ملزمة بالعمل مع ما يمليه التحالف من تعليمات، سواء بجمع التبرعات أو شكل المساعدات المقدمة، وأن أي خروج عن هذه التعليمات قد يسبب مخاطر للمنظمة.

يُذكر أن أول قافلة للتحالف قد أُرسلت إلى غزة ووصلت إلى معبر رفح في 14 أكتوبر/تشرين الأول، فيما أطلق التحالف في المجمل سبعَ قوافل خلال عام من حرب الإبادة.

وعلى صعيد المنظمات الدولية كانت عملية التنسيق تتم بين الجمعيات المعنية بإرسال المساعدات عبر مصر، من خلال آلية حكومية.

كذلك تبدو المساعدات الإنسانية التي تقدمها الحكومات وكأنها محكومة بترتيبات سياسية، ما يؤثر سلبًا في قدرتها على تلبية احتياجات السكان، إذ تتعامل هذه الحكومات مع ما يتوافق مع سياساتها، ما يحول من تحقيق الهدف الأساسي لهذه المساعدات وهو وصولها إلى مستحقيها بما يشكل حد الكفاية.

في المقابل، اتجهت دول أخرى مثل تركيا ودول الاتحاد الأوروبي إلى دعم جهود المنظمات الإنسانية، ما أدى إلى تقديم مساعدات أكثر تنوعًا وسرعة.

ثالثًا: الوضع القانوني للنازحين/ات الفلسطينيين في مصر

نظرة عامة: اتفاقيات دون تطبيق.. وتوصيف دون حقوق.. ومستندات دون حماية

واجه الفلسطينيون في مصر صعوبات متزايدة منذ عقود. ففي ظل حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، كان الفلسطينيون يُعاملون معاملة مساوية للمصريين، بما يشمل تمتعهم بحقوق واسعة في الإقامة والعمل والوصول إلى الخدمات العامة. ولكن منذ عام 1978، بدأت هذه

الامتيازات بالتراجع بشكل تدريجي. نتيجة لذلك، أصبح الفلسطينيون يعانون من قيود الحصول على الخدمات الحكومية، مثل التعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بتجديد تصاريح الإقامة.

رغم توقيع مصر على بروتوكول الدار البيضاء لعام 1965، الذي يضمن حقوق الإقامة والعمل والسفر للفلسطينيين مع الحفاظ على جنسيتهم، فإن هذه الاتفاقيات لم تُطبَّق بشكل فعّال. ، ولكن على أرض الواقع لم تنفَّذ بنود هذه الوثائق تجاه الفلسطينيين. فنجد أن السياسات المصرية تجاه الفلسطينيين قد تغيّرت بشكل تدريجي حسب الأوضاع السياسية في البلاد، وهو ما أدى إلى تقليص حقوقهم.

وفقًا لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2015، كان يعيش نحو 70,021 فلسطينيًّا في مصر، يتوزعون في مناطق مثل القاهرة والإسماعيلية والعريش وبورسعيد ورفح، كما أن وكالة الأونروا ليست لديها صلاحيات قانونية لتسجيل أو حصر أعداد اللاجئين الفلسطينيين، ما يعيد أيضا سؤال أعداد الفلسطينيين في مصر الآن بمختلف مراكزهم القانونية، التي تحدد عبر نوع الوثائق التي يحملونها، وعلى الرغم من التاريخ الطويل لوجود الفلسطينيين في مصر منذ عام 1948، فإن السياسات المتقلبة تجاههم جعلت حياتهم غير مستقرة، ما أثر بشكل كبير على حقوقهم الأساسية في الإقامة والعمل والتنقل والوصول إلى الخدمات المختلفة.

الجنسية الفلسطينية ليست في قائمة الجنسيات المستفيدة من عمليات التسجيل التي تقوم بها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر، وفي الوقت نفسه لا تقوم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بالقيام بعمليات تسجيل الفلسطينيين في مصر، هذه الاستجابة المتغيرة على مستوى تحديد المركز القانوني، حرمت الفلسطينيين في مصر من الوصول إلى الهيئات الدولية التي يمكنها الدفاع عن احتياجاتهم وحقوقهم.

بشكل كامل، خذلت الاتفاقيات الإقليمية والدولية مثل بروتوكول الدار البيضاء واتفاقية الأمم المتحدة للاجئين، الفلسطينيين في مصر، إذ فشلت في ضمان حقوقهم الإنسانية في الداخل والخارج. وعلى الرغم من الضغوط الدولية، فإن الوضع لم يتحسن بصورة ملموسة، ما يعكس تآكل الدعم القانوني للفلسطينيين في الشتات، ثم جاءت القوانين واللوائح المصرية وقلّصت مكانة الفلسطينيين وجعلتهم يُعاملون كالأجانب، ولكن مع قيود أمنية أكبر تشمل الإلزام بالموافقة الأمنية على كل إجراء قانوني مرتبط بهم أو بحركتهم أو بتقديمهم للدراسة أو إيجار عقارات.

ويمكن القول إن الدولة المصرية في تعاملها مع القضية الفلسطينية من الناحية القانونية والتشريعية، تبنت نهجًا يركز على إصدار قرارات وزارية مؤقتة لتنظيم وجود الفلسطينيين وعملهم في مصر، بدلًا من تشريع قوانين تضمن لهم حقوقًا دائمة. ورغم أن بعض القرارات منحت

الفلسطينيين امتيازات محدودة مثل الإقامة المؤقتة وحق العمل بشروط معينة، إلا أن هذه الامتيازات ظلت مرهونة بقرارات وزارية يمكن تعديلها أو إلغاؤها بسهولة في أي وقت، ما يترك الفلسطينيين في حالة من الهشاشة القانونية. هذه السياسة تكشف عن توجه الحكومة لتجنب الالتزام بتشريعات ملزمة تضمن حقوقًا ثابتة للفلسطينيين، ما يعكس عدم استعدادها لتوفير إطار قانوني يحميهم بشكل مستدام.

هذا النهج الانتقائي الذي تتبعه الدولة يعكس سياسة تتسم بالتراجع عن منح الفلسطينيين أي استقرار قانوني حقيقي، فبدلًا من تبني قوانين تضمن لهم الحماية القانونية والحقوق الأساسية، فضّلت الحكومة الاعتماد على قرارات وزارية قابلة للتغيير في أي لحظة. هذه السياسة تضع الفلسطينيين في وضع قانوني هش، يحرمهم من أي ضمانات مستقبلية، ويجعلهم عرضة للتوجهات السياسية المتقلبة، ما يعكس افتقار الدولة لرؤية واضحة لحماية حقوقهم أو تأمين وضعهم في مصر.

تتولى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) عادةً مهمة رعاية اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنها تمتلك في القاهرة فقط مكتب اتصال صغير، ما يحد من قدراتها التشغيلية هناك. ومن جهة أخرى، تفتخر مصر بعدم إقامة مخيمات إيواء للاجئين، إذ تفضل السلطات المصرية دمجهم في المجتمع المحلي، ما يتيح لهم الاستفادة من حقوق المواطن وفرض مسؤولياته، ولكن في الحقيقة لا يتم ذلك، إذ إن الخطوة الأولى لاندماج الأشخاص في مجتمع جديد هي تحديد المركز القانوني لهؤلاء الأشخاص وتتبعه الحماية القانونية للحقوق الأساسية.

نتج عن هذه الأوضاع تعرض الفلسطينيين طول مدة تواجدهم في مصر لتحديات كبيرة تتعلق بالحصول على تصاريح الإقامة وتجديدها بشكل منتظم، سواء كانوا من حاملي الجنسية الفلسطينية أو وثيقة اللجوء الفلسطينية أو الوثيقة الأردنية. بالإضافة إلى ذلك، يعانون من صعوبات كبيرة في استخراج الوثائق اللازمة وارتفاع رسوم الإجراءات المتعلقة بالتوثيقات. أمَّا ما يتعلق بالسفر، فتُفرض عليهم قيود صارمة، ما يعرضهم لفقدان حق العودة إلى مصر إذا تجاوزوا ستة أشهر خارج البلاد دون تأشيرة عودة.

في مجال العمل، لا يُسمح لهم بالعمل في القطاع العام، بينما يتطلب الحصول على تصاريح عمل في القطاع الخاص إجراءات بيروقراطية معقدة تتضمن موافقة أمنية، ما يجعل أصحاب الأعمال يتجنبون توظيفهم. كما يواجهون تحديات في الاستثمار في مصر، إذ يُشترط وجود شريك مصري. أما فيما يتعلق بالزواج من مصري أو مصرية، فإنه يمنحهم حق الإقامة فقط دون أي حقوق إضافية مثل التجنيس أو الاستفادة من بعض الامتيازات الحكومية.

أما الفلسطينيون القادمون من سوريا -حملة الوثيقة السورية- فإنهم يواجهون تمييزًا مضاعفًا، إذ إن "الأونروا" لا تقدم لهم الدعم لأن نشاطها محصور في خمسة أقاليم محددة (غزة، والضفة الغربية، والأردن، ولبنان، وسوريا)، كما أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لا تقبل تسجيلهم على اعتبار أن خدمات التسجيل والحماية والدعم تقدم للسوريين/ات فقط، والفلسطيني ليس بوضعهم أو مركزهم القانوني، ما يجعلهم في وضع قانوني دون أي حماية، لا من جهة بلد الاستضافة التي وثقت "منصة اللاجئين في مصر" امتناع السلطات المصرية عن إصدار تصاريح إقامة لهم، ولا من جهة الهيئات الأممية المكلفة بذلك، لكونهم يقعون في مركز قانوني لا يمكن اعتبارهم فيه من الفئات المستفيدة من خدمات هذه المنظمات، وعليه يحرمون من الخدمات كافة، بما في ذلك التعليم والصحة والحصول على وثائق ثبوتية.

بالإضافة إلى ذلك، تمنحهم الحكومة المصرية تصاريح إقامة مؤقتة لفترات قصيرة، دون أن يتمتعوا بالمساواة مع اللاجئين السوريين في ما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية. وعلى الرغم من استيفائهم للشروط اللازمة للإقامة الدائمة، فإن السلطات الأمنية ترفض منحهم تلك الإقامة، ما يتركهم دون أي غطاء قانوني أو حماية دولية. في بعض الحالات، تقوم السلطات بحملات لترحيلهم قسرًا إلى سوريا، ما يزيد من معاناتهم ويعرض حياتهم للخطر.

تسلط هذه السياسات الضوء على العقبات القانونية والبيروقراطية التي تواجه الفلسطينيين طول مدة تواجدهم في مصر، هذه الفئة تفتقر إلى الحماية القانونية، ما جعل حياتهم عرضة للاستغلال والمخاطر، في غياب أي حلول ملموسة أو حماية دولية.

حركة المعبر قبل الـ7 من أكتوبر

على مدار السنوات الماضية شهد معبر رفح الحدودي بين مصر وقطاع غزة تقلبات مستمرة في حركة العبور، إذ تحكمت الأوضاع السياسية والأمنية في إدارة فتحه وإغلاقه. ويعد معبر رفح هو المنفذ الوحيد الذي لا تسيطر عليه إسرائيل، ولكن العمل فيه لا يجري بصورة منتظمة، بسبب التوترات بين السلطات المصرية وحركة حماس الحاكمة لقطاع غزة. خلال هذه الفترة، كان المعبر يُفتح بشكل متقطع ولأسباب إنسانية أو تنسيق خاص، ما جعل الحركة بين غزة ومصر محدودة للغاية، إذ سُمح لأعداد قليلة بالعبور من المرضى والطلاب وحاملي الإقامات الأجنبية.

رصدت "منصة اللاجئين" على مدى أربع سنوات زيادة معاناة سكان غزة، الذين يعتمدون على المنفذ الوحيد للوصول إلى العالم الخارجي. ومع كل عملية فتح، كانت الآلاف من الطلبات المقدمة للعبور تتراكم، ما خلق طوابير انتظار طويلة وأعباء نفسية ومادية هائلة على

الفلسطينيين. رغم بعض التحسن جزئيا بعد الثورة المصرية إلا أن المعبر ظل يُدار بشكل غير منتظم حتى قبل السابع من أكتوبر 2023، حين تأثرت الحركة مجددًا بسبب حرب الإبادة الإسرائيلية على القطاع.

يُعد هذا الوضع مخالفًا للقوانين الدولية والبروتوكولات العربية الموقعة عليها مصر التي تضمن حق الفلسطينيين في التنقل بحرية، ويضع الفلسطينيين تحت ضغوط كبيرة تعوقهم من التنقل بسهولة لدواعٍ طارئة، مثل العلاج والتعليم.

الفرار من القتل إلى وضع قانوني معقد أنتجته قرارات السلطات المصرية، وتحديات متزايدة ومخاوف لا تنتهي

في ديسمبر/كانون الأول 2023، وبعد شهرين من بدء حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، أصدرت منصة اللاجئين في مصر بيانا مشتركا مع منظمات حقوق الإنسان المصرية يطالب السلطات بسرعة التحرك لاتخاذ قرار حول الوضع القانوني وتصاريح الفلسطينيين/ات الذين تم إجلاؤهم عبر آلية التنسيق الأمني، إذ أصبح جميع الذين تم إجلاؤهم إلى مصر بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول دون تصاريح إقامة، نظرًا لأن فترة الإقامة القانونية المرتبطة بالإخلاء لا تزيد عن شهر أو 45 يوما بحد أقصى، وعليه لا يُعترف بالشخصية والمركز القانونيَّيْن سواء في الوصول إلى الخدمات الحكومية مثل (التعليم والصحة، وخدمات التضامن الاجتماعي، ونظام العدالة)، إلى جانب الحرمان من العديد من الإجراءات القانونية اللازمة مثل توثيق عقد الإيجار أو شراء شريحة اتصال، ما عرض الأشخاص إلى الاستغلال بأشكال مختلفة والحرمان من الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص، وهو ما يخالف القانون الدولي.

السلطات المصرية، وفقًا لـ"منصة اللاجئين في مصر"، بررت موقفها بأن السماح للفلسطينيين بالحصول على إقامة قانونية قد يؤدي إلى "توطينهم" في مصر، وهو ما ترى السلطات أنه يتعارض مع مبدأ "الحق في العودة" للفلسطينيين إلى أراضيهم المحتلة. ومع ذلك، ترفض المنظمات الحقوقية هذا الادعاء وتؤكد أن الدستور المصري والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر، يلزمونها بتأسيس وضع قانوني ولو بشكل مؤقت، يمكِّن الأشخاص من الحصول على حماية قانونية تمكِّنهم من الوصول إلى الخدمات والحقوق الأساسية لكل الأشخاص الموجودين على أراضيها، بمن فيهم الفلسطينيون/ات الذين تم إجلاؤهم مؤخرًا، والمقيمون/ات من وقت سابق، أيًّا كان شكل الوثائق الرسمية التي يحملونها.

فضلًا عن ذلك، فإن حركة التضامن العالمي مع القضية الفلسطينية يقودها العديد من أبناء الجاليات الفلسطينية من مزدوجي الجنسية، الذين يدافعون عن حقهم وحق آبائهم في العودة إلى فلسطين. هذه الحركة لا تطالب بتوطين الفلسطينيين في الدول التي يقيمون فيها مؤقتًا، بل

تؤكد التمسك بالعودة كحق أساسي وغير قابل للتنازل. وبالتالي، فإن منح الفلسطينيين/ات في مصر حقوقًا أساسية لا يعني بأي حال التنازل عن حق العودة، بل هو ضرورة إنسانية وقانونية تفرضها المواثيق الدولية.

إن هذا الوضع "غير القانوني" الذي فرضته السلطات المصرية على الفلسطينيين يرفع الحماية القانونية عنهم، ويعرض الأشخاص لخطر الترحيل القسري وقرارات الإبعاد دون حماية، وقد وثقت منصة اللاجئين محاولة أحد الفلسطينيين من حاملي الوثائق تجديد تصريح إقامة من خلال وزارة الداخلية، ليفاجأ بأن الرد هو قرار إبعاده عن البلاد.

بينما طالبت المنظماتُ في بيانها، الذي سبقت الإشارة إليه، إعفاءَ الأشخاص من الغرامات بسبب الوضع "غير القانوني" الذي فرضته السلطات المصرية، إذ هي التي تمتنع عن تجديد تصاريح الإقامة، ولكن لم تصدر السلطات المصرية أو وزارة الداخلية أي قرارات إعفاء، كما لم تصدر أيضا قرارا بحماية هؤلاء الأشخاص من وضع أسمائهم على قوائم الممنوعين من دخول البلاد، بسبب هذه المخالفة التي أجبروا عليها، ما يضع الأشخاص في خطر تحرير مخالفات رسمية لهم تجبرهم على دفع غرامات مالية -وهو ما وثقته منصة اللاجئين في مصر- مع فلسطينيين/ات يحملون إقامات في دول أخرى، كما يضع الأشخاص أمام عقوبة لجريمة لم يرتكبوها أصلا.

رابعًا: الطلاب الفلسطينيون النازحون إلى مصر

بحسب تقرير "مدى مصر" بعنوان "أي مستقبل تعليمي للفلسطينيين في مصر"، فقد وصل نحو 100 ألف فلسطيني إلى مصر بعد الحرب الأخيرة، بينهم قرابة 21 ألف طالب، منهم 15 ألف تلميذ في مراحل التعليم الأساسي. يواجه هؤلاء الطلاب تحديات كبيرة في الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة بسبب غياب إطار قانوني ينظم وضع النازحين الفلسطينيين عمومًا والطلاب خصوصًا. وبسبب عدم وضوح هذا الوضع القانوني، يخضع الطلاب الفلسطينيون لقوانين معاملة الأجانب، ما يفرض عليهم رسومًا دراسية مرتفعة للغاية، إذ تتراوح مصاريف التعليم الجامعي بين 3 آلاف و3500 دولار سنويًّا، حتى بعد تطبيق بعض الإعفاءات الجزئية التي تصل إلى 50%.

في ظل غياب الدعم الرسمي سواء من الهيئات الدولية أو الحكومة المصرية، يظل الفلسطينيون خارج إطار المساعدة المباشرة، إذ لا يتم تسجيلهم كلاجئين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ولا يوجد تمثيل لمنظمة الأونروا في مصر. نتيجة لذلك، يُعامل الفلسطينيون كأجانب، ويعتمدون بشكل كبير على التبرعات والمنح لتغطية نفقات التعليم. هذا الوضع غير المستقر يفاقم من الأعباء المالية على الأسر الفلسطينية ويؤثر سلبًا على فرص التعليم المتاحة لأبنائهم.

ولتفادي ضياع العام الدراسي على الطلاب الفلسطينيين في مصر، سعى المسؤولون الفلسطينيون إلى توفير التعليم عبر الإنترنت، خاصة لطلاب التعليم الأساسي. كما تم تنظيم امتحانات الثانوية العامة في مصر بالتعاون مع السفارة الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم المصرية. لكن التحديات لا تزال قائمة بشأن مستقبل هؤلاء الطلاب، في ظل الغموض الذي يكتنف الوضع في غزة.

في ديسمبر/كانون الأول الماضي، أعلنت جامعة الأزهر عن تقديم منح كاملة للطلاب الفلسطينيين المسجلين بها، الذين يبلغ عددهم 519 طالبًا. ورغم هذه المبادرة، لا تزال آلاف الأسر الفلسطينية تواجه ضغوطًا مالية هائلة، إذ يعاني العديد من الطلاب من تراكم الديون نتيجة توقف مصادر دخلهم بسبب الحرب. ولم تقدم وزارة التعليم العالي المصرية أي إعفاءات أو منح خاصة للفلسطينيين، لكنها وافقت على طلب السفارة الفلسطينية بتأجيل سداد الأقساط للطلاب القادمين من قطاع غزة.

خامسًا: تجريم التضامن مع الشعب الفلسطيني

منذ بدء العدوان على قطاع غزة، وبينما كان المواطنون المصريون غاضبون من العدوان الإسرائيلي على القطاع ومنددين به، كانت هناك أصوات معارضة لاستجابة السلطات المصرية على المستوى الدبلوماسي وضعف الدعم لأهالي القطاع، مع قمع مستمر من السلطات المصرية لأي شكل من أشكال التعبير عن الرأي خاصة فيما يتعلق بآراء ضعف استجابة الحكومة المصرية.

انطلقت أشكال مختلفة من التعبير عن الرأي والتضامن مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والنازحين إلى مصر، كان من بينها، تظاهرات، ومقالات، ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، وحملات جمع توقيعات، وحشد شعبي إلى معبر رفح، وتنظيم مجموعات تضامن ودعم مختلفة في مصر.

في مواجهة التظاهر

كانت بداية وأكبر الاحتجاجات المنددة بالاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة، مظاهرة الجامع الأزهر في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2023. تعاملت السلطات المصرية مع هذه المظاهرة بعنف شديد، بعد وصولها إلى ميدان التحرير، وألقي القبض على 67 متظاهرًا في محيط الميدان، وفي اليوم ذاته ألقي القبض على 21 متظاهرًا من محافظة الإسكندرية. بعد ذلك، شهدت مصر مجموعة من الوقفات الاحتجاجية الصغيرة أمام نقابة الصحفيين، التي كانت تقتصر عادة على الصحفيين والناشطين السياسيين والحقوقيين وأعضاء الأحزاب السياسية.

بحسب بيانات المفوضية المصرية للحقوق والحريات، فقد رصدت اعتقال 152 شخصًا في عدة محافظات، من هؤلاء، أُطلق سراح بعضهم دون تحقيق من قبل قوات الداخلية، وإخلاء سبيل آخرين من قبل النيابة العامة سواء كان بضمان مالي أو من دونه، في حين ما زال 83 شخصًا يخضعون للحبس الاحتياطي منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول 2023 حتى الآن، بالإضافة إلى 6 آخرين مختفين قسريًّا.

في مواجهة أشكال التضامن الأخرى

وثقت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، قيام السلطات المصرية بـ12 عملية قبض أو ترحيل أو عرض على النيابة تتعلق بالتضامن مع فلسطين في تقريرها "عام على حرب الإبادة في غزة.. عام على قمع التضامن مع القضية الفلسطينية"، في هذا التقرير، تناولت المبادرة كيف قمعت السلطات المصرية أشكال التضامن، سواء من خلال الوقفات والمسيرات الاحتجاجية، كما ألقت القبض على من رفعوا لافتات في الشوارع، أو عبَّروا عن تضامنهم من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

وفقًا للمقابلات التي أجراها فريق الباحثين من "منصة اللاجئين في مصر"، تم توثيق اعتقال 135 شخصًا موزعين على أكثر من 8 قضايا مختلفة خلال الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2023 وحتى يونيو/حزيران 2024، يرجع السبب الرئيسي لتوقيف هؤلاء الأشخاص إلى إعلانهم التضامن مع الشعب الفلسطيني بأشكال مختلفة.

هؤلاء الأفراد شاركوا في أنشطة تضامنية مختلفة، مثل: (التظاهر السلمي، والنشر على وسائل التواصل الاجتماعي، والكتابة على الجدران، ورفع علم فلسطين على الكباري (الجسور)، أو جمع تبرعات للعائلات المتضررة). ووفقًا للمحامين المدافعين عن هؤلاء المعتقلين، في البداية كانت النيابة توجه إليهم تهمًا، مثل: (الانضمام لجماعات إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، والتظاهر بدون إخطار، والتجمهر، وفي حالات تتعلق بجمع التبرعات، أضيفت تهمة الحصول على تمويل خارجي).

على الرغم من إمكانية رصد أعداد المقبوض عليهم في البداية، إلا أن نيابة أمن الدولة العليا غيَّرت أسلوبها وبدأت بتوزيع المعتقلين على قضايا أخرى غير مرتبطة باتهام مباشر يتعلق بتضامنهم مع الشعب الفلسطيني، وقدمت اتهامات في قضايا بناءً على التصنيف الأمني للمعتقلين من قبل جهاز الأمن الوطني. على سبيل المثال، تم اعتقال أشخاص بسبب تضامنهم مع فلسطين، لكنهم فوجئوا بتوجيه تهم الانضمام إلى تنظيمات إرهابية، وهي تهمة لا علاقة لها بنشاطهم التضامني.

في إحدى القضايا المتعلقة بجمع التبرعات، أُلقي القبض على أفراد نظرًا لتصنيفهم منتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين من قبل أجهزة الأمن سابقًا، على الرغم من أن أنشطتهم الأخيرة كانت تتعلق بدعم فلسطين.

وفي قضية أخرى (رقم 1567 لسنة 2024)، اعتقلت الشرطة المصرية مجموعة من الصحفيات والمحاميات والناشطات أمام مقر المكتب الإقليمي لشؤون المرأة التابع للأمم المتحدة في القاهرة، في أثناء تنظيمهن وقفة احتجاجية ضد العدوان على غزة والانتهاكات ضد النساء السودانيات. المشاركات كنَّ ينوين تقديم مذكرة تندد بالعنف ضد النساء إلى الأمم المتحدة، ولكنهن تعرضن للاعتداء بالضرب والتحرش الجنسي في أثناء فترة اعتقالهن واحتجازهن، وهي الانتهاكات التي لم تحقق فيها النيابة العامة رغم تقديم بلاغ منهن للمطالبة بالتحقيق، ووجهت إليهن تهم مثل تأسيس والانضمام إلى جماعة غير محددة، والتجمهر بدون تصريح. تم الإفراج عنهن بعد يومين بكفالات مالية عقب حملة إعلامية ودولية طالبت بالإفراج الفوري عنهن.

إضافة إلى ذلك، وبحسب المقابلات التي أجراها الباحثون، فقد شهدت بعض المحافظات والمدن المصرية هجمات أمنية استهدفت منازل نشطاء، تخللها تكسير محتويات المنازل، وتهديدات للابتعاد عن أي حراك تضامني مع فلسطين.

تعامل الشرطة والأجهزة الأمنية خلال عمليات التوقيف والاعتقال للمتضامنين مع الشعب الفلسطيني

خلال عمليات التوقيف والاعتقال التي استهدفت المتضامنين مع الشعب الفلسطيني، ووفقًا لما تم توثيقه من خلال المقابلات مع المحامين المدافعين عن المعتقلين في تلك القضايا، اتضح أنه في أثناء مرحلة القبض لا تُقدَّم أسباب واضحة للاعتقال أو القبض، كما لا يُقدَّم "إذن النيابة المختصة"، ما يُعد مخالفة صريحة لنص المادة 54 من الدستور المصري التي تنص على أنه لا يجوز القبض على أي شخص أو احتجازه إلا بأمر قضائي مسبب.

بالإضافة إلى ذلك، يتم احتجاز بعض الأفراد المتهمين بالتضامن مع فلسطين في أماكن احتجاز غير معلنة لفترات تتراوح بين أيام إلى أسابيع، دون السماح لهم بالتواصل مع محاميهم أو عائلاتهم. على سبيل المثال، تم اعتقال الطالبين مازن دراز وزياد بسيوني في إطار قضايا التضامن مع فلسطين، وتم احتجازهما في مكان غير معلوم، وتم التحقيق معهما دون إخطار ذويهم أو تمكينهم من التواصل مع محاميهم، ما يمثل مخالفة واضحة للدستور المصري، الذي يكفل حق المتهم في الاتصال بمحاميه وفقًا للمادة 98 من قانون الإجراءات الجنائية.

وثّقت منظمة العفو الدولية (Amnesty International) مثل هذه الانتهاكات، مؤكدة أن منع المعتقلين من التواصل مع محاميهم يعوق قدرتهم على تجهيز دفاعهم بشكل صحيح، ما يُعد انتهاكًا للحق في محاكمة عادلة. كما أشارت المنظمة إلى أن الحبس الاحتياطي يُستخدم بشكل مفرط، إذ يتم تجديده باستمرار دون تقديم المعتقلين للمحاكمة، وهو ما يتعارض مع المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية، التي تضمن حق المتهمين في المحاكمة العاجلة.

وفيما يتعلق بالتعامل الأمني، فقد استخدمت الشرطة العنف الشديد خلال عمليات القبض على المتظاهرين، مثل ما حدث مع مجموعة السيدات اللاتي توجهن إلى مقر منظمة الأمم المتحدة للمرأة للاحتجاج على ازدواجية المعايير في التعامل مع قضايا المرأة في السودان وفلسطين، فتعرضن للاعتداء البدني من قِبل الشرطة، وللتحرش من قبل الجنود والضباط خلال الاعتقال في الشارع وداخل مقر الاحتجاز.

تعامل سلطة التحقيق -النيابة العامة- مع المحتجزين/ات في قضايا التضامن مع الشعب الفلسطيني

بحسب ما حصرته "المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، فقد أوقفت الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية 152 شخصًا، أفرجت عن 17 منهم دون توجيه اتهامات، بينما حققت النيابة مع 129 شخصًا، ووجهت نيابة أمن الدولة إلى جميع المقبوض عليهم تهم الانتماء إلى جماعة محظورة، و إلى بعض منهم تهمة التظاهرة والتجمهر دون تصريح، وبعض منهم تهمة نشر أخبار كاذبة.

وعلى مدار عام العدوان أخلت النيابة سبيل 40 شخصا وأمرت بتجديد حبس 83 شخصا حتى الآن على ذمة القضيتين 2468 لسنة 2023، والقضية 2463 لسنة 2023، وكلاهما حصر أمن دولة، وُجِّهت إلى الأفراد تهم مبهمة مثل "نشر أخبار كاذبة" أو "الانضمام لجماعة غير محددة"، دون تقديم أدلة واضحة. هذه الممارسات تتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يتضمن في مادته التاسعة الحق في الحرية الشخصية وعدم التعرض للاعتقال التعسفي، ويكفل في مادته التاسعة عشر حرية التعبير والاحتجاج السلمي.

توظف الدولة قوانين مكافحة الإرهاب (مثل قانون رقم 94 لسنة 2015) بشكل موسع في التعامل مع قضايا التضامن مع فلسطين. هذه القوانين تُستخدم لفرض عقوبات قاسية على الأفراد الذين يُفترض أن ممارساتهم تندرج تحت حرية التعبير، مثل التظاهر أو النشر عبر الإنترنت.

وتركِّز تحقيقات النيابة في كثير من الأحيان على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن التضامن مع فلسطين، فتُربط تلك الأنشطة بتهم مثل نشر أخبار كاذبة أو الإضرار بالأمن القومي. إن القوانين مثل قانون الجرائم الإلكترونية (رقم 175 لسنة 2018)، تُستخدم لمراقبة وضبط التعبير الرقمي بطرق قد تتجاوز حدود الحماية القانونية المعترف بها دوليًّا.

إن التعامل مع قضايا التضامن مع فلسطين في مصر يشهد انتهاكات قانونية متعلقة بالمحاكمة العادلة، خلال مراحل القبض والتحقيق. وتتخذ السلطات التحقيق إجراءات قانونية قاسية تعتمد بشكل رئيسي على قوانين مكافحة الإرهاب وقانون الجرائم الإلكترونية، ما يؤدي إلى التضييق على الأفراد الذين يعبرون عن آرائهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو يشاركون في تحركات سلمية.

سادسًا: نتائج التقرير

تخلص هذه الورقة إلى مجموعة من النقاط تتعلق بعناصر التقرير الخمسة، وذلك على النحو التالي:

أولًا: ما يتعلق بمعبر رفح قبل وبعد حرب الإبادة:

تتم عملية مرور الجرحى والمصابين عبر آلية تنسيق مشددة بين وزارة الصحة في غزة والسلطات المصرية، إضافة إلى موافقة الجانب الإسرائيلي على الأسماء، ويعتمد وقت عبور الجرحى بشكل كبير على الإجراءات البيروقراطية، كما تستغرق عملية التنسيق مددًا طويلة، وتمثل تلك الآلية خطرًا بالغًا على حياة المرضى والجرحى، خاصة الذين يحتاجون إلى علاج عاجل وأمراض خطرة مثل السرطان.

أما يتعلق بمرور الأفراد، فإن هذه الآلية تحتاج إلى التنسيق الأمني عبر شركة "هلا" التي تضخمت أرباحها على حساب أوضاع الفلسطينيين المزرية، وارتفع سعر مرور الفرد من 350 دولارا قبل العدوان إلى نحو 8 آلاف دولار للفرد. كما أن عملية إجلاء الرعايا المصريين اتسمت بالتخبط وعدم وضوح خطة الحكومة، إلى درجة نشر مواطن مصري استغاثة في الذكرى الأولى للعدوان قال فيها إنه لا يزال حبيسًا في القطاع.

ثانيًا: ما يتعلق بالحدود المصرية مع غزة منذ بدء العدوان إلى الاحتلال الإسرائيلي الكامل لها

تركزت جهود السلطات المصرية على إدارة دخول المساعدات عبر شركات معينة تُعنى بإدارة عملية التنسيق، وتبرز شركة "هلا" واحدة من أبرز هذه الشركات. وبحسب ما رصدته "منصة اللاجئين في مصر"، فإن السلطات المصرية بدلًا من استخدام معبر رفح لتسهيل دخول

النازحين، فرضت مجموعة من العراقيل الأمنية والاقتصادية والإدارية، التي أعاقت حركة الدخول والخروج، وزادت بدورها من صعوبة وصول المساعدات الضرورية إلى القطاع، وتكدست أمام معبر رفح لفترات طويلة، وكذلك أعاقت خروج النازحين الذين يبحثون عن ملاذ آمن، ما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وزيادة معاناة المتضررين.

ومن الناحية الطبية، لم ترسل نقابة الأطباء المصرية أي من الفرق الطبية الإغاثية للقطاع منذ بداية العدوان، ولأول مرة ظهرت اشتراطات لعملية تنسيق عبور الطواقم الطبية تنص على أن يكون الكادر الطبي حاملا لجنسية غير المصرية، ويسمح بدخوله فقط إذا كان يحمل جنسية مزدوجة، ثم صدر أمر في شهر إبريل/نيسان 2024 بحظر دخول كل طبيب من أصل فلسطيني حتى لو كان يحمل جنسية مزدوجة، وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول 2024 توسعت عملية الحظر والتضييق لتشمل معظم المنظمات القائمة على إرسال الوفود بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، عدا خمس منظمات معظمها أمريكية.

أما الصحفيون، فقد منع الاحتلال الإسرائيلي وسائل الإعلام الأجنبية من دخول غزة، وفي حالة دخول الصحفيين مع جيش الاحتلال، فإن المواد المنشورة تخضع للموافقة الإسرائيلية أولا، وعلى الجانب المصري، فإن "المركز الصحفي" التابع للهيئة العامة للاستعلامات لم يرد بشكل رسمي على طلبات بعض الصحفيين الأجانب المرور إلى غزة عبر مصر.

أما ما يخص دخول المساعدات، فقد تعمد جيش الاحتلال إعاقة عملية دخولها، كما استهدف فرق الإغاثة، وتحكَّم فيها تماما بعد احتلال معبر رفح، مع ملاحظة أن السلطات المصرية استجابت للطلبات الإسرائيلية فيما يخص دخول الشاحنات وتفتيشها، كما كانت مستجيبة في الاشتراطات الإسرائيلية المتعلقة بخروج الجرحى والمصابين.

كما حصرت السلطات المصرية عملية نقل المساعدات إلى معبر رفح في شركة "العرجاني جروب" ما اضطر الجميع للتعامل معها بما فيها وكالات الأمم المتحدة. ما أدى إلى تحصيل مبالغ مرتفعة نتيجة حصر خدمات النقل في شركة واحدة، خلافًا لوضع بداية حرب الإبادة الذي كانت فيه عدة شركات تقدم الخدمات، وصلت في بعض الحالات إلى 66، ما أعطى صورة بأن الهدف كان مجرد تجميع الأموال وليس تقديم المساعدة في ظل حرب الإبادة.

أدت هذه العوائق إلى طرح بدائل أخرى لإدخال المساعدات، كان منها الإنزال الجوي الذي تسبب في فقدان فلسطينيين حياتهم إما بسقوط المساعدات عليهم أو غرقهم في البحر خلال محاولة الوصول إلى الطرود التي سقطت في البحر، فضلا عن سقوط مساعدات في مستوطنات إسرائيلية، وارتفاع التكلفة بصورة هائلة مقارنة بدخول المساعدات برًّا، وبكميات أقل بكثير مما تحمله شاحنة واحدة مقارنة بالطائرة.

كما أخفق الميناء البحري الأمريكي في الصمود أمام أمواج البحر، فلم يعمل سوى لعدة أيام فقط، وبالتزامن مع هذه الأوضاع تحولت عمليات الإغاثة في الدول العربية إلى القطاع الحكومي فقط، ما ألغى دور منظمات المجتمع المدني، وأصبحت المساعدات تخضع لترتيبات سياسية تمليها الحكومات المرسِلة للمساعدات.

ثالثًا: ما يخص الوضع القانوني للنازحين/ات الفلسطينيين في مصر

لا تدخل الجنسية الفلسطينية في قائمة الجنسيات المستفيدة من عمليات التسجيل التي تقوم بها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر، وفي الوقت نفسه لا تقوم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بالقيام بعمليات تسجيل الفلسطينيين في مصر، هذه الاستجابة المتغيرة على مستوى تحديد المركز القانوني، حرمت الفلسطينيين في مصر من الوصول إلى الهيئات الدولية التي يمكنها الدفاع عن احتياجاتهم وحقوقهم.

وقد تبنت الدولة المصرية، في تعاملها مع القضية الفلسطينية من الناحية القانونية والتشريعية، نهجًا يركز على إصدار قرارات وزارية مؤقتة لتنظيم وجود الفلسطينيين وعملهم في مصر، بدلًا من تشريع قوانين تضمن لهم حقوقًا دائمة، ما يترك الفلسطينيين في حالة من الهشاشة القانونية.

بعد بدء العدوان على قطاع غزة، أصدرت منصة اللاجئين في مصر بيانا مشتركا مع منظمات حقوق الإنسان المصرية يطالب السلطات بسرعة التحرك لاتخاذ قرار حول الوضع القانوني وتصاريح الفلسطينيين/ات الذين تم إجلاؤهم عبر آلية التنسيق الأمني، لكن السلطات المصرية لم تحرك ساكنًا وبررت موقفها بأن السماح للفلسطينيين بالحصول على إقامة قانونية قد يؤدي إلى "توطينهم" في مصر، وهو ما ترى السلطات أنه يتعارض مع مبدأ "الحق في العودة" للفلسطينيين إلى أراضيهم المحتلة، لينتج عن هذا الوضع "غير القانوني" الذي فرضته السلطات المصرية على الفلسطينيين رفع الحماية القانونية عنهم، وتعريض الأشخاص لخطر الترحيل القسري وقرارات الإبعاد دون حماية.

رابعًا: ما يخص أوضاع الطلاب الفلسطينيين النازحين إلى مصر

يواجه الفلسطينيون في مصر تحديات كبيرة في الوصول إلى مراحل التعليم المختلفة؛ نتيجة افتقارهم إلى وضع قانوني واضح مقارنة باللاجئين من الجنسيات الأخرى، أدى هذا الوضع القانوني إلى منعهم من الحصول على دعم مالي أو إعفاءات تُمنح عادةً للاجئين من مؤسسات المجتمع المدني، خاصة في مجالات التعليم. وصار مطلوبًا منهم دفع رسوم دراسية مرتفعة في المدارس والجامعات، ما يعقد فرصة التحاقهم

بالتعليم الحكومي. كما أن الكثير من الفلسطينيين يلجؤون إلى التعليم في الجامعات الخاصة، لكنها تكلف مبالغ باهظة، تفوق قدرات العديد من الأسر الفلسطينية.

ورغم هذه الظروف، لم تقدم وزارة التعليم العالي، على غرار جامعة الأزهر، أي إعفاءات أو منح خاصة للطلاب الفلسطينيين. بدلًا من ذلك، وافقت على طلب من السفارة الفلسطينية لتأجيل سداد أقساط الرسوم الجامعية للطلاب القادمين من قطاع غزة.

خامسًا: تجريم السلطات المصرية التضامن مع الشعب الفلسطيني

تعاملت السلطات المصرية بعنف شديد مع التظاهرات المنددة بالعدوان على قطاع غزة، سواء كانت مظاهرة ضخمة العدد، أو وقفة على سلم نقابة الصحفيين، أو وقفة لمجموعة صغيرة من السيدات للتنديد بما يحدث في القطاع، وتزامنت عمليات الاعتقال في الشوارع مع عنف شرطي حوادث تحرش جنسي بالسيدات، أو تحطيم محتويات المنازل إذا كانت عملية الاعتقال من المنزل، فضلا عن إخفاء بعض المعتقلين قسريا، ولا يزال هناك 6 معتقلين مختفين قسريا منذ تظاهرة يوم 20 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وقد ألقت السلطات المصرية القبض على 152 مواطنًا بسبب تضامنهم مع الشعب الفلسطيني.

تنوَّع تعامل النيابة المصرية مع الاتهامات الموجهة إلى المعتقلين، ففي البداية كانت النيابة توجه إليهم تهمًا، مثل: (الانضمام لجماعات إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، والتظاهر بدون إخطار، والتجمهر، وفي حالات تتعلق بجمع التبرعات، أضيفت تهمة الحصول على تمويل خارجي)، وبعد ذلك بدأت بتوزيع المعتقلين على قضايا أخرى غير مرتبطة باتهام مباشر يتعلق بتضامنهم مع الشعب الفلسطيني، وقدمت اتهامات في قضايا بناءً على التصنيف الأمني للمعتقلين من قبل جهاز الأمن الوطني.